جامعة زيان عاشور– الجلفة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ وعلم الآثار

محاضرات في مادة

تاريخ الحركة الوطنية (1919م– 1954م)

دروس موجهة إلى طلبة السنة الثالثة تاريخ عام

السداسي الأول

الأرصدة: 5

المعامل : 2

إعداد الدكتور

زناتي عامر

السنة الجامعية: 2021م – 2022م

المقدمة:

تميزت المصادمات الأولى مع الاحتلال الفرنسي للجزائر، بجهاد شعبي عسكري مسلح وبمقاومة سياسية دينية فكرية، وقد تولى الجهاد زعماء معروفون (الأمير عبد القادر ـ الشيخ بوزيان ـ الشريف بوبغلة ـ لالة فاطمة نسومر ـ المقراني والحداد ـ أولاد سيدي الشيخ ـ الشيخ بوعمامة وغيرهم) وزعماء غير معروفين يعملون في الخفاء، جاهدوا وهم مجهولون وقد كانوا ينبهون الناس ويؤلفون اللجان، ويكتبون العرائض في الصحف ويراسلون بعضهم البعض من أجل تنظيم الجهاد وتخطيطه، لأن الاحتلال الفرنسي في الجزائر قد محا جميع معالم الدولة الجزائرية وحكم البلاد حكما مباشرا، حيث لا يوجد من يتكلم باسم الشعب ولا توجد واسطة بينه وبين السلطات الفرنسية، لذلك اندفع الشعب الجزائري في حركة وطنية مثلت الصراع العسكري مع العدو المتعدد الرؤوس والاتجاهات، واستمرت هذه الحركة الوطنية أكثر من سبعين سنة كاملة 1830م .1900م، فكانت حركة جهادية عنيفة، لهذا لم يعرف الشعب الجزائري طيلة هذه الحقبة أي نوع من الخمول أو الجمود بل كان في حركة ونشاط وحيوية دائبة، غير أنه قدم قوافل عديدة من الشهداء قدرت بأكثر من مليونين ونصف شهيد (منهم مليون فقط باعتراف الوثائق الفرنسية ما بين 1867م ـ 1869م .

و لهذا كله أراد الشعب الجزائري أن يغير جهاده فأوقف دور البندقية ليحل محلها القلم و أسلوب البعث الحضاري والوعي الفكري ضمن النضال السياسي في الحركة الوطنية.

ولم تكن الحركة الوطنية دائما كلها سياسية وسلمية و عاطفية، بل كان هناك في نفس الوقت الشكل العسكري للحركة الذي لم يكن أقل إثارة في ملامحه عن غيره من الأشكال ذلك أنه رغم عمليات المسخ والفسخ التي تعرض لها الشعب الجزائري فإن كيان الأمة بقي قائما صامدا يواجه سياسة الاستعمار الفرنسي المدمرة فعرفت الجزائر في مستهل القرن العشرين نهضة لبعث أو إعادة ميلاد التراث الفكري الحضاري للأمة الجزائرية، حتى تعي ما يدور حولها، فتستيقظ و تنهض، لتغير واقعها المر، و إثبات الحقيقة التاريخية.

وعليه فإن هذه المحاضرات تخص مادة الحركة الوطنية من 1919م إلى 1954م، الموجهة لطلبة السنة ثالثة تاريخ عام في السداسي الخامس، وهي تحتوي على المحاور التالية:

محتوى المادة

- **نشاط الحركة الوطنية ما بين 1919م–1945م.**
- **مجازر 08 ماي 1945م وتداعياتها.**
- **إعادة بناء الحركة الوطنية.**
- **قانون 20سبتمبر 1947م وموقف الجزائريين منه.**
- **المنظمة الخاصة ونشاطها.**
- **أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.**
- **اللجنة الثورية للوحدة والعمل.**

تناولت في المحور الأول نشاط الحركة الوطنية ما بين الحربين العالميتين، فكان لزاما عليا أن أتطرق إلى مفهوم الحركة الوطنية وكيف نشأت؟ ثم بعد ذلك تطرقت إلى أطيافها، فبدأت بالجمعيات والنوادي، ثم الأحزاب السياسية وأهم برامجها السياسية، كما تطرقت إلى جمعية العلماء المسلمين وبرنامجها الإصلاحي، وكان خاتمة هذا المحور بيان فيفري 1943م.

أما المحور الثاني فقد كان حول مجازر 08ماي 1945م وتداعياتها، حيث عرضت فيه أسباب هذه المجازر، وكيف سارت هذه المظاهرات؟ وماهي أبرز النتائج التي خلفتها هذه المظاهرات؟.

وفي المحور الثالث تناولت موضوع إعادة بناء الحركة الوطنية بعد المجازر التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في حق الجزائريين وهذا بعد صدور قانون العفو العام، حيث أعادت الأحزاب تشكيل نفسها من جديد، فتطرقت

إلى حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

أما المحور الرابع فتناولت فيه قانون 20سبتمبر 1947م وموقف الجزائريين منه، حيث تطرقت إلى أسباب صدور هذا القانون وأهم مواده، وموقف الجزائريين والفرنسيين منه، ومصير هذا القانون.

وفي المحور الخامس تناولت المنظمة الخاصة 1947م، من حيث النشأة ونظام تسيرها وأهم نشاطاتها، وفي الأخير اكتشافها.

أما المحور السادس فطرقت فيه إلى موضوع أزمة حركة انتصار للحريات الديمقراطية، حيث تناولت الأزمات الممهدة لهذه الأزمة وصولا إلى انقسامها بين مركزيين ومصاليين.

وفي المحور السابع تناولت موضوع اللجنة الثورية للوحدة والعمل، من حيث نشأتها وأهدافها، ثم اجتماع مجموعة الـ 22 التاريخية، وفي آخر هذا المحور تطرقت إلى بداية التحضير للثورة.

كل هذا حاولت معالجته بالاستناد إلى مجموعة من المصادر والمراجع التي تتماشى وطبيعة هذا الموضوع.

ولئن أخذت هذه المطبوعة صيغتها النهائية، فإنني لا أدعي كمالها أو خلوها من كل عيب، وأنا أول من يعترف بما قد يكون فيها من نقائص وعيوب وأتمثل قول الشاعر مُحَمَّد العيد آل خليفة:

ولا أدعي منك عيب خلوه فإن كمال العبد يستصحب النقصا

وأقر مع القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني حين قال " لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

ولئن أصبت فبتوفيق من الله ـ جل من لا يخطئ ـ وإن أخطأت فمن نفسي، وعذري الوحيد أنني كنت أروم إلى الصواب.

المحور الأول: نشاط الحركة الوطنية ما بين 1919م–1945م.

مقدمة .

1–مفهوم الحركة الوطنية.

2–الجمعيات والنوادي.

– جمعية الراشدية.

– نادي الشبيبة الأدبية .

– نادي الترقي:

3–الأحزاب السياسية.

كتلة المحافظين.

جماعة النخبة.

حركة الجزائر الفتاة.

حركة الأميرة خالد.

أ- من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب.

ب– جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ت– الحزب الشيوعي الجزائري.

4–بيان فيفري 1943م.

خاتمة

المحور الأول: نشاط الحركة الوطنية ما بين 1919م–1945م.

مقدمة :

ظهرت الأحزاب السياسية الجزائرية مباشرة إثر صدور القانون الخاص بتجنيد الجزائريين إجباريا سنة 1912م، وكان عملها فيما قبل مختلطا بالعمل العسكري والإداري والاجتماعي، وقد اتخذت هذه الأحزاب عدة اتجاهات اختلف المؤرخون في تقسيمها، وأبرزها الاتجاه المحافظ الذي كان يسيطر عليه بعض الإقطاعيين الجزائريين، والاتجاه الليبرالي، الذي كانت تمثله النخبة الجزائرية والاتجاه الثوري الذي كان يمثله الأمير خالد الحسيني[1] والاتجاه العربي الإسلامي الذي تزعمته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والاتجاه الأممي أو العالمي الذي نادى به الشيوعيون والاشتراكيون الجزائريون الذين نشأوا في أحضان الحزبين الفرنسيين الاشتراكي والشيوعي. فما هو مفهوم الحركة الوطنية؟ وماهي هذه الاتجاهات التي ظهرت؟

(1)- الأمير خالد (1875م–1936م) : ولد الأمير خالد ابن الهاشمي ابن الحاج الأمير عبد القادر بدمشق (سوريا) في 20فيفري 1875 م، وقد اعتني والده بتربيته وكان يتميز بالنبوغ، واصطحبه والده إلى الجزائر سنة 1892م ، حيث دخل مدرسة "سان سير" العسكرية نزولا عند رغبة والده سنة 1893م ليتخرج برتبة ملازم ، و بما أنه رفض التجنس بالجنسية الفرنسية فقد بقي ضابط أهلية و التحق سنة 1897م بفرقة الصبايحية و بعد تنقلات في مختلف الفرق العسكرية في الجزائر و المغرب منح رتبة نقيب سنة م1908، تطوع الأمير أثناء الحرب العالمية الأولى في 2 أوت 1914م، وظل تحت الرقابة الشديدة منذ 1915م ، ثم عاد إلى الجزائر 1916م لأنه يعاني من مرض التدرن الرئوي وكان يعمل على تحريض المجندين في جبهات القتال و قد شارك سنة 1917م في مؤتمر رابطة "حقوق الإنسان" بباريس وفي 1918م بعث بعارضة مطالب إلى الرئيس الأمريكي ولسون، ولما أجبر على التقاعد بشهر نوفمبر 1919 م تقدم للمشاركة في الانتخابات كمرشح مسلم كان هدفه من ذلك تحسين أوضاع الجزائريين المتردية و العمل كذلك على خلق تمثيل برلماني، وفي 1922 أسس جمعية دعاها "الأخوة الجزائر" كان هدفها تحسين أوضاع الجزائريين المادية و الاجتماعية و المعنوية، ثم نفي سنة 1923م إلى مصر بسبب نشاطه عبر جريدة " الأقدام " ثم انتقل إلى باريس 1924م أين وجد المناخ ملائم فاتصل بالقادة الشيوعيين فنتج عن ذلك تأسيس نجم شمال إفريقيا و أصبح رئيسه الشرفي، حوكم الأمير في الإسكندرية بالمحكمة القنصلية و اتهم بحيازة جواز سفر مزور ومحاولة الهروب إلى أوروبا ثم أبعد إلى دمشق، وبقي بها حتى توفي سنة 1936م بدمشق . أنظر: عبد اللطيف عيادة، **تقييم ابن باديس وابن نبي لإسهام الأمير خالد في الحركة الوطنية**، مجلة الذاكرة، العدد05، أوت 1993م، ص ص 125 126. وأنظر أيضا: حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م–1936م**، دار القلم و المعرفة، الجزائر، 2013م، ص ص 57 62.

1- مفهوم الحركة الوطنية:

نقصد بالوطنية حب الوطن والشعور باللذة في التضحية من أجله، أو الدفاع عنه أو السعي وراء سعادة أهله، أو هي الشعور والإحساس الجماعي المشترك بالولاء والانصياع للوطن والدفاع عن سيادته و التضحية في سبيله مهما كانت الظروف والأحوال لاسيما إذا تعلق الأمر بعدو خارجي ومحتل للأرض التي تمثل الكرامة و الشرف و الأنفة، أما الحركة الوطنية فهي غالبا ما تطلق في أي بلد على تلك الحركة السياسية أو النضال السياسي الذي يقوم به أبناء البلاد المستعمرة أو المحمية، من الوطنين للمطالبة بتحسين أوضاع بلادهم ومنح مواطنيهم الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها الطرف المستعمر أو الحاكم والإطار المنشط لهذه الحركة الوطنية أو النضال السياسي هو النخب السياسية والطبقة المثقفة في شكل جمعيات و النوادي الثقافية و الأحزاب السياسية وغيرها [1].

وهي تهدف إلى قيادة المجتمع لاستعادة هويته وشخصيته الثقافية واستقلاله الوطني، وفي هذا الصدد تواجه مختلف أشكال الغزو والتأثير الخارجي الذي يحاول إخضاع المجتمع للهيمنة والاستغلال[2].

والحركة الوطنية كمفهوم عام تتمثل في التعبير عنها كجملة ردود الفعل الوطنية تجاه الواقع الاستعماري الذي كان يلقي أعبائه على المجتمع الجزائري، وفي هذا السياق فإن الحركة الوطنية تمثل كل مظاهر وأشكال الرفض للاستعمار، كالمقاومة الشعبية المسلحة التي امتدت لعقود عديدة والمقاومة السياسية التي قادتها النخبة، أو جملة ردود الفعل الجزائرية الجماعية منها والفردية المنظمة منها و المعزولة، لأنها كانت تنطلق من قاسم مشترك يتمثل في رفض ومجابهة السياسة الاستعمارية في مستويات مختلفة مثل التجنيد الإجباري والتجنيس والمطالبة باسترجاع

(1)- عبد الوهاب بن خليفة، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار الطليطلة، الجزائر، 2009م، ص99.

(2)- أحمد محساس، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة الحاج مسعود ومحسن عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003م، ص 99.

الأوقاف والدفاع عن القضاء الإسلامي والمطالبة بفصل الدين عن الدولة الفرنسية وغير ذلك من أشكال الاحتجاج والصمود[1].

أما الحركة الوطنية الجزائرية فبدأت تتبلور وتتشكل في بداية القرن العشرين مع بروز العمل السياسي كبديل عن العمل العسكري، حيث شكلت الحرب العالمية الأولى منطلقا واضحا لهذه الحركة، لأنها خلقت نوع من التقارب بين الشعوب وانتقال الأفكار، خاصة منها تلك المتعلقة بمفاهيم الحرية والاستقلال وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها، وقد كان للجزائريين دورا واضحا في هذه التحولات الجديدة التي ساعدت على بلورة وتطوير أفكارهم السياسية والوطنية، التي تجسدت في ظهور عدة تيارات وأحزاب حديثة اقتربت في مطالبها واختلفت في طرق ووسائل عملها، حيث شملت الحركة الوطنية الجزائرية تيارات سياسية مختلفة التوجهات والمشارب من وطنية مثل حزب الشعب الجزائري ويسارية ممثلة بحزب الشيوعي الجزائري وإسلامية بقيادة جمعية علماء المسلمين الجزائريين واندماجيين بقيادة فدرالية النواب المسلمين الجزائريين[2].

كما أرجع بعض المؤرخين و الساسة فكرة بروز الوطنية و الشعور الوطني إلى بداية نشأة الحركة الوطنية سنة 1919م و ربطوا ذلك بحركة الأمير خالد[3] في حين أن هناك من أرجع فكرة نشأتها إلى الكفاح المسلح الذي انطلق في 1954م أو من خلال تأسيس نجم شمال إفريقيا 1926م متجاهلين الفترة السابقة لعدم شموليتها، وهذا الرأي يشكل خطورة كبيرة على الكفاح الجزائري رغم ظهور فكرة أن الأحزاب السياسية في الجزائر باستثناء النجم لم تظهر إلا خلال الثلاثينيات إلا أن الأوروبيين لاحظوا وجود هذه الأحزاب منذ 1919م[4].

(1)- خيثر عبد النور وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830م–1954م**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007م، ص 13.

(2)- عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص 100.

(3)- زبيحة زيدان المحامي، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص08.

(4)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992م، ص 289.

وانطلاقا من هذا يمكن اعتبار أن الكفاح المسلح يمثل امتداد للنضال السياسي، وهنا لابد أن نوضح أن الكثير من الكتاب و المؤرخين حاولوا طمس معالم المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال التي زادت عن قرن بأن حصروا مفهومها في حيز ضيق ألا وهو العمل السياسي المتمثل في الأحزاب السياسية، و هذا الطرح خطأ و أريد به تشويه مسيرة النضال المسلح للجزائريين إذ أن الحركة الوطنية الجزائرية هي التعبير أو ردود فعل الشعب الجزائري ضد الغزاة سواء أكانت جماعية أو فردية معزولة أو منظمة بمختلف الوسائل، إلا أن الهدف منها واحد و هو الرفض التام للسياسة الاستعمارية[1].

2- الجمعيات والنوادي:

بدأ ظهور النوادي الثقافية في الجزائر مع بداية القرن العشرين، وكانت مقرات النوادي مكانا لالتقاء المثقفين ورجال السياسة لدراسة مختلف القضايا على الصعيدين الداخلي والخارجي ومن أهم النوادي والجمعيات نذكر:

أ- جمعية الراشدية: تأسست سنة 1894م[2] من طرف شبان جزائريين من خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية بتأييد بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائر، وكانت هذه الجمعية تصدر نشرة باللغتين العربية والفرنسية، كما كانت تقوم بإلقاء محاضرات[3] .

ب- الجمعية التوفيقية: ظهرت سنة 1908م على يد جماعة من الشبان الجزائريين ترأسها الدكتور ابن التهامي أحد أبرز وجوه النخبة الجزائرية، وأعيد تنظيمها سنة 1911م كانت بمثابة منتدى ينشر العلم والمعرفة عن طريق سلسلة من الندوات والمحاضرات[4].

(1)- جمال قنان، **دراسات في المقاومة و الاستعمار** ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2009 م، ص111.

(2)- خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 238.

(3)- مياسي إبراهيم، **مقاربات في تاريخ الجزائر1830م–1962م**، دار هومه، الجزائر، 2007م، ص 240.

(4)- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م**، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 332.

ت– نادي صالح باي: تأسس في قسنطينة سنة 1907م من طرف مجموعة من المثقفين الجزائريين وبدعم من الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائر، وأصبح يضم سنة 1908م حواي 1700 عضو[1].

ث– نادي الشبيبة الجزائرية :هو أقدم نادي بتلمسان1905م ذات توجه إصلاحي في بدايته وانخرطوا فيه شبان مالوا إلى أفكار نجم شمال إفريقيا.

ج– نادي الشبيبة الأدبية : تأسس في جوان 1919م بتلمسان ذات توجه إصلاحي برئاسة طالب عبد السلام[2].

ح–نادي الترقي: الذي أسسه بعض العلماء الإصلاحيين سنة 1927 م بالعاصمة وقد ركز على دعم التعليم العربي وإلقاء المحاضرات وإحياء المناسبات الدينية، من أهم رجاله عبد الحميد بن باديس[3] البشير الإبراهيمي[4] والطيب العقبي وأحمد توفيق المدني[5].

كما ظهرت عدة نوادي أخرى مثل نادي الراشدي بجيجل سنة 1911م، ونادي سيدي عقبة ببسكرة سنة 1920م[1]، ونادي النهضة بالبليدة سنة 1932م ونادي الإصلاح بالشلف سنة 1935م، ونادي الحياة

(1)– خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص 239.

(2)– إبراهيم مهديد ، **الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني في خلال عهد الثلاثينات** ، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة وهران، الجزائر، 1986م، ص 61.

(3)– ابن باديس: ولد يوم 4 ديسمبر 1889م بمدينة قسنطينة، كان ابن باديس الولد البكر لأبويه، تربى في أسرة مشهورة بالعلم و الثراء و الجاه، و إن شخصيةابن باديس لم تكن ذات صيغة محلية أو إقليمية فقط تتأثر بالمواطنين و يتأثرون بها بل ما لبث أن اتسع نطاقها و امتد أثرها إلى الأقطار الشقيقة القريبة منها و البعيدة بفضل مجلة الشهاب التي كانت شوكة في حلق الاستعمار، و في سنة 1931م وبعد عدة سنوات من الاتصالات أسس مع شخصيات أخرى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، كما كرس الشيخ جزءا وافرا من وقته في تفسير القرآن الكريم، وافته المنية رحمه الله عليه في 16 أفريل 1940م. أنظر: عبد الكريم بوصفصاف، **الفكر العربي الحديث و المعاصر مُحَّد عبده و عبد الحميد بن باديس نموذجا**، الجزء الأول، دار مداد، الجزائر، 2009م ، ص 19.

(4)– البشير الإبراهيمي: ولد في 14 جوان 1889م براس الوادي نواحي سطيف، عضو مؤسس لجمعية العلماء المسلمين و أحد رجالات الحركة الإصلاحية في الجزائر، سافر إلى سوريا و هناك تعلم و اشتغل مدرسا في المدرسة الأموية ثم جامع الأمويين بدمشق 1912م–1922م، وحين عودته إلى الجزائر شارك إلى جانب عبد الحميد بن باديس في تأسيس جريدة الشهاب ثم تأسيس جمعية العلماء المسلمين في ماي 1931م، أصبح نائب لرئيس الجمعية، ثم أصبح رئيسا لها بعد وفاة عبد الحميد بن باديس، توفي في 20 ماي 1965م. أنظر: رشيد بن يوب، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999م، ص 107. وأنظر أيضا: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 422.

(5)– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 333.

بالقرارة سنة 1935م، ونادي الأمل بسكيكدة سنة 1936م والجمعية الإسلامية بتلمسان سنة 1937م، ونادي الفلاح لوهران سنة 1938م[2].

وأهم الجرائد التي صدرت في تلك الفترة هي جريدة الجزائر لصاحبها عمر راسم سنة 1908م، وجريدة الفاروق لعمر بن قدور والتي تأسست سنة 1912م، وجريدة المنتقد لصاحبها الشيخ عبد الحميد بن باديس سنة 1925م[3].

ساهمت هذه الأحزاب والنوادي في يقظة الجزائر خلال هذه الفترة لأنها ركزت على التعليم والتقدم والتحرر، من خلال تطوير المجتمع الجزائري ومحاولة إنقاذه من الانحطاط.

3- الأحزاب السياسية:

ث- كتلة المحافظين:

كتلة المحافظين تعتبر مجموعة من الشخصيات المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية كانت تؤمن بضرورة تكريس الهوية الإسلامية في أوساط المجتمع الجزائري من أجل المحافظة على كيان الأمة الجزائرية، وقد تشكلت هذه الكتلة عام 1900م وتضم عددا من المثقفين، المحاربين رجال الدين، المعلمين، النواب والصحافيين الذين يؤمنون بالثقافة العربية الإسلامية ويكنون العداء للخدمة العسكرية وفكرة التجنيس كان شعارهم " نعم للإصلاح بشرط المحافظة على الهوية الإسلامية " ومن أهم أعضائها :الشيخ عبد القادر المجاوي ، عبد الحليم بن سماية، المولود بن موهوب، أبو القاسم مُحَّد الحفناوي، عمر راسم، سعد بن زكري[4] وتمثلت مطالبهم حسب ما ذكره سعد الله فيمايلي:

- ✓ المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والكولون.

(1)- الحواس الوناس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص113.

(2)- رابح عداله، **تاريخ الجزائر من 1671م إلى 1962م تضحيات وانتصارات**، دار المجتهد، الجزائر، 2017م، ص 80.

(3)- نفسه، ص 81.

(4)- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 108.

- ✓ المساواة في الضرائب والفوائد من الميزانية.
- ✓ الدعوة إلى الجامعة الإسلامية.
- ✓ معارضة التجنيس والتجنيد العسكري الإجباري.
- ✓ إلغاء قانون الأهالي[1] وكل الإجراءات التعسفية الأخرى.
- ✓ استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي.
- ✓ احترام التقاليد والعادات الجزائرية.
- ✓ نشر وإصلاح وسائل تعليم اللغة العربية.
- ✓ عدم استعمال العنف.
- ✓ حرية الهجرة ولا سيما نحو الشرق الأدنى[2].

ونظرا لأن إلى أن المحافظين لم يكونوا ينتمون إلى منظمة منضبطة محددة، فإن برنامجهم لم يكن محددا بوضوح، كما كان غير مفهوم بالضبط من كل أعضاء الكتلة[3].

ج-جماعة النخبة:

تشكلت هذه الجماعة سنة 1907م وهي منافسة لتيار المحافظين، وقد بلغ عدد منتسبيها 450 مثقفا من الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية الإسلامية والفرنسية(المترجمين، المعلمين، الصيادلة، القضاة، الصحافيين، التجار، العمال، الطلبة والزراعيين)، ويذكر أبو القاسم سعد الله بأنه في سنة 1911م أراد أحد أعضائها أن يعرف جماعته فقال أنها " ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن

(1)- قانون الأنديجينا : قانون الأهالي سنة 1871 وصلت مواده إلى أكثر من 25 مادة ومن ذلك محاكم الردع و السجن بدون محاكمة و الاعتقال بالشبهة، و إخفاء مكان السجن أو المعتقل كما تشمل مواده أيضا الضرب و التغريم و النفي، السجن و غيرها دون اللجوء إلى المحاكم و القضاة ، فهو قانون استثنائي ولا يخضع إلى القانون الفرنسي و لا الشريعة الإسلامية، وبقي معمول به إلى غاية 1944م، أنظر: صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م–1962م)**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003م، ص 226.

(2)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية 1900م–1930م**، الجزء الثاني، المرجع السابق، 146.

(3)- نفسه.

يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين"[1] قدمت جماعة النخبة في 18 جوان 1912م مذكرة للسلطات الفرنسية جاء فيها:

- ✓ إنهاء القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية والإجراءات الاضطهادية.
- ✓ تمثيل نيابي حقيقي للجزائريين في المجالس الجزائرية والبرلمان الفرنسي.
- ✓ توزيع متساوي للميزانية بين كافة سكان الجزائر.
- ✓ تنقيح قانون التجنيد الإجباري بتخفيض فترة الخدمة من ثلاث سنوات إلى سنتين ورفع سن التجنيد إلى 21 سنة وإلغاء مكافأة التجنيد.
- ✓ تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين[2].

وقد نشط أعضاء النخبة في تقديم العرائض التي تعبر عن أهدافهم والمشاكل التي تخيف الجزائريين وتوسعت هذه اللجنة فأصبحت تضم نواب لبلديات من مختلف مناطق الجزائر، كما أسس أعضاء من النخبة سنة 1919م الحزب الليبرالي ، وبعد انقسامهم أسس أعضاء منه حزب فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين المنتخبين في 18 جوان 1927م[3]وكانت تضم 176 نائبا جزائريا في المجالس الفرنسية، وتمثل مطلب أعضائها الأساسي في دمج الجزائر بفرنسا، من أبرز أعضائها بن التهامي، وابن جلول[4] وفرحات عباس[5] وجاءت مطالبها على النحو الآتي:

---

(1)- نفسه، ص 159.

(2)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 331.

(3)- محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009م، ص 19.

(4)- ابن جلول: ولد في منطقة الأوراس عام 1794م وواصل تعليمه الثانوي بقسنطينة حيث كان يحصل باستمرار على منح دراسة، تلقى تعليمه الجامعي في جامعة الجزائر حيث نال شهادة الدكتوراه في الطب في عام 1924م، شغل ابن جلول منصب مندوب بلدي و مندوب عام، بدأ دوره السياسي في الوضوح عقب الاحتفالات الفرنسية بالعيد المئوي للاحتلال الفرنسي، فقد أيقظت هذه الاحتفالات ذكرى المأساة الجزائرية لدى الوطنيين . أنظر: ناهد إبراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918م–1939م** ، منشأة المعارف، مصر، 2001م، ص ص194 195.

(5)- فرحات عباس: ولد يوم 24 أكتوبر 1899 بالطاهير قرب مدينة جيجل الساحلية، نشأ في أحضان المدرسة الفرنسية فقد تشبع بأفكارها الكاذبة ومعلوماتها المزورة، لقد بدأ حياته السياسية مبكرة، فقد كان من بين المؤسسين لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في الجزائر، فكان طالبا

- ✓ إلحاق الجزائر بفرنسا.
- ✓ حق تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي.
- ✓ إلغاء كافة الإجراءات المعرقلة لهجرة الجزائريين إلى فرنسا.
- ✓ إلغاء قانون الأهالي.
- ✓ تحقيقي المساواة السياسية والاجتماعية والإدارية والعسكرية بين المستوطنين والجزائريين.
- ✓ تعميم التعليم لكل الجزائريين.

وأصدرت جريدة التقدم التي استمرت إلى سنة 1931م، لكن لم تدم طويلا هذه الفيدرالية لأنها لم تعبر عن طموحات الجزائريين وأسس أبرز إطاراتها أحزابا أخرى[1].

ح- حركة الجزائر الفتاة:

بعدما أصدرت الحكومة الفرنسية قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م واستمرارها في تطبيق قانون العقوبة الجماعية على الأهالي في حال وقوع الجرائم الفردية، أنشأ مجموعة من المثقفين الجزائريين بالثقافة الفرنسية هيئة سياسية عرفت بحركة الجزائر الفتاة، وكان من أبرز أعضائها الصادق دندن، الحاج عمار، أحمد بن سماعيل، عمر بوضربة، وتمثلت مطلبهم فيمايلي:

- ✓ إلغاء الضرائب المفروضة على الجزائريين.
- ✓ إلغاء القوانين الاستثنائية وفي مقدمتها قانون الأهالي.

ورفيقا للأمير خالد وألف كتاب عن الشباب الجزائري وذلك بمناسبة ذكرى مائة عام من الاحتلال واصل تعليمه بجامعة الجزائر للصيدلة و قد نشر الكثير من المقالات هاجم فيها الاستعمار الفرنسي مطالبا بالمساواة بين الجزائريين و الفرنسيين ، وأصبح في عام 1927م نائبا، ثم رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، كما فتح صيدلية بمدينة سطيف عام 1933م ، و قد انخرط في صفوف الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا أسس حزب أحباب البيان و الحرية عام 1944 م، وعين كأول رئيس للحكومة المؤقتة عام 1958 م. توفي بالجزائر يوم 24 ديسمبر 1958 م أنظر: الطاهر يحياوي ، **رجال صنعوا الأحداث فخلدهم التاريخ فرحات عباس أول رئيس حكومة للجزائر**، أطفالنا للنشر و التوزيع ، الجزائر، د ت، ص ص 05 08 . وأنظر أيضا: محمد الميلي، **فرحات عباس باريس و القاهرة**، مجلة الحدث العربي و الدولي، عدد 24، طبع مجموعة كورلي، باريس ، نوفمبر 2002م، ص44.

(1)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 86.

✓ رفع عدد الممثلين الجزائريين في المجالس المنتخبة.

وكانت هذه المطالب لا تعبر عن واقع الجزائريين الحقيقي ولهذا لم يكتب لها العيش طويلا، خاصة وأنها صادفت اندلاع الحرب العالمية الأولى، فضايقتها فرنسا وحلتها[1].

خ- حركة الأميرة خالد:

إن نشاط الأمير خالد لم يكن فقط بعد الحرب العالمية الأولى، بل كانت مع حركة الجزائر الفتاة سنة 1910م، التي تعتبر الانطلاقة الأولى لعمله السياسي[2] وفي سنة 1913م تولى مهمة الدعاية لحركة الشباب الجزائري بباريس، حيث أخذ يشرح إلى الرأي العام الفرنسي الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها المسلمون في الجزائر، وقد لاقت دعوة الأمير إلى المساواة ترحيبا كبيرا من فئة النخبة التي ساعدته، وحتى الليبيراليون الفرنسيون استقبلوا هذا الطرح بتأييد كبير، وقد تقدم الأمير خالد باسم حركة الشباب الجزائريين بمذكرة مطالب جاء فيها:

- ✓ تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي بنسبة معادلة لعدد نواب الأوربيين الجزائريين.
- ✓ إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية.
- ✓ نفس الحقوق والواجبات الجارية على الفرنسيين فيما يتعلق بالخدمة العسكرية.
- ✓ تقلد الجزائريين جميع المناصب المدنية منها والعسكرية دون تمييز، ما عدا ما تخوله الجدارة والاستحقاق.
- ✓ تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الإجباري على الأهالي تطبيقا شاملا كاملا مع حرية التعليم.
- ✓ حرية الصحافة والجمعيات.
- ✓ تطبيق فصل الدين عن الدولة للدين الإسلامي.
- ✓ عفو عام.
- ✓ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

(1)- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 16.

(2)- حكيم بن الشيخ، **المرجع السابق**، ص 65.

✓الحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا[1].

وبعد مشاركته في الحرب العالمية الأولى استأنف نشاطه السياسي واستقر بالجزائر، حيث أبدى استياءه من الأوضاع المزرية التي يعاني منها أبناء وطنه، فقام بتحرير عريضة أرسلها يوم 18 جانفي 1919م إلى الرئيس الأمريكي ولسن أثناء انعقاد مؤتمر الصلح أهم ما جاء فيها " ... منذ 89 سنة ونحن نعيش تحت السلطة الفرنسية، ونحن السكان الأصليون ازددنا فقرا، بينما ازداد المنتصرون غنى على حسابنا، وهم إلى يومنا مستمرون في اغتصاب أراضينا... والأهالي أرهقوا بضرائب فوق طاقتهم... ومعظم أطفالنا بدون مدارس... وأغلبية السكان بالجزائر يخضعون إلى قوانين خاصة يندى لها جبين البرابرة أنفسهم، وإن ضريبة الدم التي طبقت علينا هي خرق للمبادئ الإنسانية، وقد تحملنا المآسي مكرهين ومنتظرين وآملين أن تشرق علينا أيام سعد، وإن تصريحكم الرسمي، بأنه لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى لها يجعلنا نأمل بأن هذه الأيام قد أقبلت على النهاية..."[2] لكن الدول المشاركة اعتبرت ما يجري في الجزائر قضية داخلية تخص فرنسا.

ولامتصاص غضب الجزائريين أصدر البرلمان الفرنسي قانون 04 فيفري 1919م وباقتراح من رئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو[3] وأهم ما جاء في هذا القانون:

✓السماح للمثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن أحوالهم الإسلامية.

✓المساواة في الضرائب بين الجزائريين والفرنسيين.

✓منح مقاعد إضافية للجزائريين في انتخابات المجالس البلدية ومجالس العمالات.

---

(1)- أحمد الخطيب ، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 61.

(2)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 83.

(3)- جورج كليمنصو : قائد فرنسي و سيناتور غير متحمس للاستعمار و في عهدته الأولى كرئيس للحكومة و وزير للداخلية أصدر مرسوم يعطي الحق للمسلمين الجزائريين بانتخاب ممثليهم في المجالس العامة أو الولاية تولى رئاسة لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأمة و بمجرد وصوله إلى رئاسة الحكومة في 1917م شرعت حكومته في الإعداد لإصلاحات المعروفة بإصلاحات 1919م ، بالرغم من المعارضة الشديدة التي قامت بها الأقلية الأوروبية و مقاومتها العنيفة لكل إصلاح في فائدة الأهالي .أنظر: عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية** ،الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2012م ، ص ص 227 228.

✓إلغاء القوانين الأهلية والزجرية[1].

لكن الأمير خالد عارض تلك الإصلاحات بشدة، وأصر على ضرورة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين[2] وفي ديسمبر 1919م جرت انتخابات المجالس البلدية، حيش شاركت فيها حركة الشباب الجزائري، وحقق فيه الأمير خالد انتصارا كبيرا، وفي 10سبتمبر 1920م أصدر الأمير خالد جريدة الإقدام لسان حال حركة الشباب الجزائري الناطقة باللغتين العربية والفرنسية، والمعبر عن أدائها لمدة ثلاث سنوات، حيث حاول من خلالها الدفاع عن مصالح المسلمين، وانتقد السياسة الفرنسية، وأظهر لهجة جادة في مخاطبته للسلطة الفرنسية من خلال المقالات المنشورة، كما واصل نشاطه من خلال تأسيسه لحزب الإخاء الجزائري في 1922م الذي طالب من خلاله بإصلاحات عامة تمس جميع المستويات وترتكز على العمل النيابي[3]

لقد اعتبرت فرنسا بقاء الأمير خالد حرا طليقا يشكل خطرا على وجودها، فأصدرت قرار بنفيه في 1923م بإيعاز من فيديرالية رؤساء البلديات، والنواب، كما حاربت الصحافة الفرنسية جريدة الإقدام التي اضطرت في 06 أفريل 1923م الإعلان عن توقيف نشاطها، وتعتبر سنة 1925م هي نهاية العمل الوطني للأمير خالد، حيث عملت فرنسا على تشديد الخناق عليه وإنهاء مسيرته النضالية، واتهمته بالتآمر عليها من خلال تأييد لثورة الخطابي والمشاركة في الحرب الثورية الكبرى في 1925م و لم يلق الأمير أي مساندة من الحزب الشيوعي الذي طالما ساندة، لأنه رأى أن نهايته اقتربت ولم يعد يفيده في شيء، وحاول استغلال عناصر أخرى سيكون لها دور في

(1)- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م–1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 45.

(2)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 278.

(3)- سلوى لهلالي، **بروز الفكر الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1919م– 1925م**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 08، 2016م، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م، ص 78.

النضال الوطني الجزائري ، وأصدرت فرنسا قرار النفي بحق الأمير في 1925م إلى مصر ثم دمشق في 1926م[1] وقضى بقية عمره بها إلى غاية وفاته جانفي 1936م [2].

د- من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب:

لقد اتفقت أغلب المصادر على أن سنة 1926م كتاريخ لتأسيس نجم شمال إفريقيا، وتوزعت الشهور بين مارس وماي وجوان، ويذكر مُحَمَّد قنانش أن 20 جوان أقرب إلى الصواب[3] برئاسة الحاج علي عبد القادر وكان مصالي الحاج كاتبا عاما، وهدف إلى توحيد العمل في الإطار المغاربي والتنسيق مع مختلف التجمعات وكذا الشعوب المضطهدة، وطبقا للقانون الأساسي فإن النجم يتكون من أعضاء عاملين وآخرين منخرطين يكونون من شمال إفريقيا، كما يمكن أن يضم أعضاء شرفيين، لا يشترط فيهم أن يكونوا مسلمين، ولكن يلتزمون بمساندة مطالب النجم ومساعدته ماديا ومعنويا وقد تكونت مطالب النجم من أربعة عشرة نقطة، وأصدر مجلة خاصة به عرفت بالإقدام الباريسي عطلت سنة 1927م لتظهر مرة أخرى باسم إقدام شمال إفريقيا وكان مآلها مثل سابقتها ثم صدرت صحيفة أخرى سميت الإقدام[4] أما الانطلاقة الحقيقية للنجم كانت في شهر فيفري عام 1927م حيث شهد فيها بروز الفكر الثوري، ويمكن أن نسميه تأسيسه الحقيقي، بعدما قضى عامه الأول بين المطالب الإصلاحية التي تبناها عن فكر الأمير خالد، وبين الأفكار الشيوعية التي لم تحدد موقفها من القضية الوطنية[5] ثم أصبح مصالي الحاج رئيسا للنجم في جوان 1927م، فاغتنم فرصة انعقاد المؤتمر المناهض للاستعمار ببروكسل وعرض على المؤتمرين مطالب حزبه والمتمثلة فيمايلي:

- ✓ الاستقلال الكامل للجزائر.

---

(1)- نفسه، ص 81.

(2)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 85.

(3)- مُحَمَّد قنانش، **آفاق المسيرة الوطنية وأحداث 08ماي 1945م**، مشورات دحلب، الجزائر 2009م، ص 25.

(4)- نفسه، ص 38.

(5)- لخضر عواريب، **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927م 1955م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2006م-2007م، ص 28.

- ✓ جلاء القوات الفرنسية من الأراضي الجزائرية .
- ✓ إنشاء جيش وطني .
- ✓ مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الإقطاعية.
- ✓ احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للجزائريين.
- ✓ إلغاء قانون الأهالي.
- ✓ حرية الصحافة والاجتماع والتجمع.
- ✓ المساواة في الحقوق السياسية والعمالية بين الجزائريين والفرنسيين.
- ✓ العفو العام عن جميع الجزائريين المسجونين.
- ✓ إنشاء مجلس جزائري منتخب.

وذكر مصالي الحاج أن هذه المطالب لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان للجزائريين وعي بحقوقهم وقوتهم واتحدوا وتجمعوا في تنظيماتهم من أجل فرضها على الحكومة الفرنسية[1].

ونتيجة لإفصاح مصالي الحاج عن مطالبه توترت العلاقة بينه وبين الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يريد من النجم خدمة مصالحه وتوسيع دائرته الشعبية بفرنسا والبلدان المغاربية، ففي شهر نوفمبر 1927م انعقدت الجمعية العامة الثانية للنجم ونوقشت مسألة العلاقة بالحزب الشيوعي فظهر التفوق لصالح الوطنيين، وفي جمعية أخرى عقدت في 13 ماي 1928م طرح الحاضرين السؤال التالي: هل تريدون التبعية للحزب الشيوعي أم تكوين منظمة مستقلة على أساس وطني؟ فاختار الحاضرون الخيار الثاني، ومنذ ذلك الحين صار الانفصال السياسي للنجم عن الحزب الشيوعي أمرا واقعا[2].

(1)- صالح بلحاج، **الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910م 1939م**، بن مرابط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص ص 424 425.
(2)- نفسه، ص 434.

وما إن حلت سنة 1929م تعرض النجم إلى مضايقات من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه ومطالبه الاستقلالية، فأصدرت المحكة الفرنسية في 20 نوفمبر 1929م قرارا بحل حزب نجم شمال إفريقيا، لكن زعماؤه واصلوا النضال في سرية تامة، وبعد اطلاق سراح إطاراته أعاد الحزب نشاطه بعقده للجمعية العامة للحزب في 28 ماي 1933م تحت مسمى جديد نجم شمال إفريقيا المجيد، وانتخب مصالي الحاج رئيسا للحزب وأصدر جريدة الأمة لسان حال الحزب [1] وتمثلت أهم مطالبه فيمايلي:

القسم الأول:

- ✓ محو قانون الأهالي في الحال وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.
- ✓ العفو العام عن كل أولئك الذين كانوا قد سجنوا، أو وضعوا تحت الرقابة الخاصة.
- ✓ الحرية المطلقة في السفر إلى فرنسا والى غيرها من البلاد الأجنبية.
- ✓ حرية الصحافة والاجتماع والتجمع، وتوفير الحقوق السياسية والنقابية.
- ✓ إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي الذي لا ينتخب إلا عن طريق التصويت المحدود.
- ✓ إلغاء البلديات المختلطة و المناطق العسكرية وإحلال محلها مجالس بلدية منتخبة عن طريق التصويت العام.
- ✓ حق الجزائريين في تقليد جميع الوظائف العامة دون أي تمييز، مع المساواة في العمل وفي المعاملة للجميع.
- ✓ التعليم الإجباري للغة العربية وحق كل الجزائريين في التعليم على جميع المستويات، وخلق مدارس عربية جديدة وكل الأعمال الرسمية يجب نشرها بالعربية و الفرنسية في نفس الوقت.

(1)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 91.

- ✓ بخصوص الخدمة العسكرية بالنسبة للجزائريين في الجيش الفرنسي، يجب الاحترام الكامل للآية "ومن يقتل مؤمنا متعمدا"(النساء الآية 93)
- ✓ تطبيق القوانين الاجتماعية و العمل على الجزائريين أيضا، وحق العائلات الجزائرية في الجزائر الحصول على المساعدة من جراء البطالة، وفي المنح العائلية، إلغاء تام للتأمينات الاجتماعية.
- ✓ زيادة القروض الفلاحية إلى الفلاحين الصغار، وتنظيم أكثر عقلانية لنظام الري وتطوير وسائل المواصلات، والمساعدة الحكومية، غير المعوضة إلى ضحايا المجاعات الدورية.

القسم الثاني:

- ✓ استقلال الجزائر الكامل.
- ✓ جلاء تام لجيش الاحتلال.
- ✓ تكوين جيش وطني.
- ✓ حكومة وطنية ثورية:
- ✓ مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام.
- ✓ التصويت العام وصلاحية (الترشح) إلى كل المجالس بالنسبة لجميع سكان الجزائر
- ✓ ستكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية.
- ✓ تسليم جميع الممتلكات إلى الدولة الجزائرية، بما في ذلك البنوك، والمناجم، والطرق الحديدية، والموانئ، والمؤسسات التي اغتصبها المحتلون.
- ✓ تأميم الأملاك الكبيرة التي اغتصبها الإقطاعيون، حلفاء المحتلين والكولون والشركات الرأسمالية، وتسليم الأراضي المؤممة إلى الفلاحين واحترام الأملاك المتوسطة والصغيرة، وإعادة الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية.

- ✓ حرية التعليم بالعربية وإجباريته على جميع المستويات.
- ✓ تعترف الدولة الجزائرية بحق تشكيل الاتحادات، و التحالفات، و حق الإضراب، وهي تتعهد بمناقشة القوانين الاجتماعية.
- ✓ المساعدة العاجلة للفلاحين بتخصيص قروض للفلاحين دون فائدة من أجل شراء الآلات، والبذار، والسماد، وتنظيم الري، وتحسين وسائل المواصلات ، الخ[1].

لكن النشاط المتصاعد للحزب لم يلق ترحابا من قبل إدارة الاحتلال، فقامت بالضغط عليه حيث اعتقلت في نوفمبر 1934م مصالي الحاج وأبرز قادته وهم بلقاسم راجف وعمار عيماش وفي 24 جانفي 1935م أصدرت حكمها بالسجن في حق مصالي الحاج بسته أشهر وغرامة ماليه تقدر بـ 200فرنك فرنسي قديم وأربعة أشهر على عمار عيماش وثلاثة أشهر في حق بلقاسم راجف ودفع غرامات مالية قدرت بـ 200ألف فرنك فرنسي قديم لكل منهما[2]وفي أقل من شهر وبتاريخ 06 فيفري 1935م زاول النجم نشاطه تحت غطاء الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا[3].

وبعدما تم اطلاق سراحه تنقل لسويسرا التقى مصالي الحاج في سبتمبر 1935م الأمير شكيب أرسلان[4] وفي سنة 1936م بعد فوز الجبهة الشعبية بالانتخابات التشريعية عاد مصالي الحاج إلى فرنسا، وقد عارض النجم مشروع بلوم فيوليت[5] الذي قال عنه مصالي أنه لا يمثل أماني الشعب الجزائري القومية التي تتمثل في الاستقلال

(1)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 437 439.

(2)- نفسه، ص 124.

(3)- عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914م– 1939م نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 69.

(4)- الأمير شكيب أرسلان: ولد في الشوف بلبنان في 25 ديسمبر1869م، و بعد عمر طويل في النشاط السياسي والقومي و الأدبي توفي في بيروت في 9 ديسمبر 1946م. أنظر: أبو القاسم سعد الله، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** الجزء الرابع، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1996م، ص115.

(5)- جاء مشروع القانون الذي تقدم به السناتور فيوليت، من سنة 1931م إلى 1935م ليعبر عن مكنون الآمال لدى أغلبية الأهالي الحائزين على الشهادات، وقد احتوى على 8 فصول و50 مادة، ومن أهم فقراته منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة و ذلك حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين، وكذلك منح حق الترشح لعدد قليل من المسلمين و ضمهم إلى هيئة الانتخابات الفرنسية كما كانوا متجنسين مع

والسيادة الوطنية، كما انه يرمي إلى تفكيك المجتمع الجزائري، واعترض على زعماء المؤتمر الإسلامي[1] الذي زكوا هذا المشروع، وصادف يوم عودته إلى الجزائر تنظيم مهرجان شعبي في ملعب العناصر تحت إشراف وفد المؤتمر الإسلامي العائد من باريس هو الآخر، فحضر المهرجان وخطب في الجماهير مؤيدا مطالب المؤتمرين ماعدا فيما يخص التمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي، وإدماج الجزائر في فرنسا، مؤكدا أنه لا حق لأحد في ذلك إلا الشعب الجزائري الذي لم يستشر، ولم يؤخذ برأيه ثم مد يده إلى الأرض وأخذ حفنة من التراب وقال للحاضرين ((إن هذا التراب لا يباع ولا يشترى ولايرهن لأنه ملك للشعب الجزائري وحده))[2].

وتذكر المراجع أن الانتقادات الموجهة ضد تيار الاندماج السياسي ومشروع بلوم فيوليت، قد أقلقت أنصار المؤتمر الإسلامي، وكانوا يلاحظون بقلق أن النجم أظهر تعصبا كبيرا تجاه المعتدلين من النخبة المفرنسة، وأنه يمارس ديكتاتورية فكرية وإيديولوجية فهو لم يداري لا العلماء ولا المنتخبين بشكل خاص مما حتم على حكومة الجبهة الشعبية بحل النجم في 26 جانفي 1937م[3] وبتاريخ 11مارس 1937م أسس مصالي الحاج حزب الشعب الجزائري، وأصدر المكتب الإداري جريدة الشعب وتمثلت مطالبه فيمايلي:

بقائهم على أحوالهم الشخصية. أنظر: مازن صلاح حامد مطبقاني، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الوطنية الجزائرية 1349هـ – 1358 هـ/ 1939م –1948 م**، دار عالم أفكار، الجزائر، 2011م ، ص ص 169 170.

(1)- انعقد المؤتمر الإسلامي في 7 جوان 1936م في قاعة السينما الماجستيك في الجزائر العاصمة وحضره العلماء والمنتخبون الجزائريون والاشتراكيون والشيوعيون الجزائريون، وقد طالب المؤتمرون بمايلي:

- ✓ إلغاء قوانين الأنديجينا والقوانين الاستثنائية.
- ✓ اعتبار اللغة العربية لغة دراسة بالمدارس الجزائرية.
- ✓ فصل الشؤون الدينية عن الدولة.
- ✓ إلحاق الجزائر بفرنسا مع الحفاظ على الشخصية الإسلامية.
- ✓ العفو السياسي.
- ✓ إعادة أموال الأوقاف إلى جماعة المسلمين.
- ✓ حرية الصحافة العربية. أنظر: **أحمد توفيق المدني، حياة كفاح '' مذكرات''**، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م، ص 365.

(2)- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 24.

(3)- جيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المقاومة السياسية 1900م–1954م الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص 66.

المجال السياسي:

- ✓ إلغاء قانون نظام الأهالي وقانون الغابات وكل القوانين الاستثنائية.
- ✓ منح الحريات الديمقراطية، حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات والفكر، والحرية النقابية وحرية الاجتماع، احترام الديانة الإسلامية مع إرجاع أملاك الوقف(الحبوس) وتسييرها إلى أصحابها.
- ✓ إلغاء الاعتمادات الممنوحة للديانتين الكاثوليكية والبروتستانتية من قبل الحكومة.
- ✓ حرية السفر إلى فرنسا والخارج.
- ✓ تحويل المندوبيات المالية إلى مجلس جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام دون تميز عرقي أو ديني.
- ✓ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

المجال الاجتماعي:

- ✓ ترقية التعليم باللغتين العربية والفرنسية.
- ✓ التعليم الإجباري للغة العربية لكل السكان الأصليين وعلى جميع المستويات.
- ✓ تطبيق كل القوانين الاجتماعية وقوانين العمل السارية المفعول في فرنسا والجزائر.
- ✓ ترقية النظافة والمساعدات العمومية.
- ✓ حماية الطفولة.

المجال الاقتصادي:

- ✓ خفض الضرائب.
- ✓ التدرج في الضريبة على الدخل.
- ✓ تأميم القرض والصناعات الأساسية والمجالات المحتكرة بفعل الأمر الواقع.
- ✓ محاربة البطالة بتنمية المشكلة المائية.

- ✓ إلغاء الاستيطان وتثبيت الأهالي على الأرض، وذلك بتسهيل الحصول على وسائل الاستغلال.
- ✓ قمع التعاملات الربوية عن طرق القروض غير المكلفة للفلاحين والتجار.
- ✓ إقامة نظام جمركي يحافظ على الصناعات والمنتجات المحلية وحمايتها من المنتجات المثيلة.

المجال الإداري:

- ✓ قبول كل الجزائريين دون تمييز في كل الوظائف مع تطبيق مبدأ" المساواة في العمل "المساواة في الأجر."
- ✓ إلغاء كل التعويضات أو المنح ذات الطابع العرقي أو السياسي.
- ✓ إلغاء الأقاليم العسكرية والبلديات المختلطة[1].

انتقل مصالي الحاج إلى الجزائر في جويلية 1937م فضاعف من نشاطه الحزبي بإنشاء فروع لحزب الشعب في وهران وقسنطينة وباقي المدن، وتزامنت زيارته مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية، فقام الحزب بترشيح مندوبين ببلدية الجزائر غير أن السلطات عمدت إلى تزوير الانتخابات، مما أدى بأنصار الحزب إلى القيام بمظاهرات احتجاجا على ذلك، لكن السلطات الاستعمارية اتخذت من هذه الاحتجاجات ذريعة وقامت في 27 أوت 1937م باعتقال مصالي الحاج، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين[2]ولما خرج من السجن في 27 أوت 1939م واصل نشاطه ونشره لآراء حول الحرب العالمية الأولى مشيرا إلى أن الجزائر ليست ملحقة فرنسية، مما جعل فرنسا تعتقله من جديد في 04 أكتوبر 1939م كما أصدرت في 26 سبتمبر 1939م قرارا بحل حزب الشعب وبحضر صحيفتيه الأمة والبرلمان الجزائري، وفي 28 مارس 1941م أصدرت المحكمة حكمها بالسجن لمدة ستة عشرة سنة مع الأشغال الشاقة في حق مصالي الحاج، وصدرت أحكاما أخرى في حق عدد آخر من أعضاء الحزب[3]

(1)- محفوظ قداش، **المرجع السابق**، ص 731. وأنظر أيضا: محفوظ قداش ومحمد قنانش، **حزب الشعب الجزائري P.P.A 1937م–1939م وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ترجمة أوذاينية خليل، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م، ص ص 19 20 21.

(2)- بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898م– 1974م**، ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1998م، ص ص 15 16.

(3)- بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، ترجمة مسعود حاج مسعود،ط02، دار الشاطبية الجزائر،2012م، ص123.

غير أنه بعد شهر من صدور الحكم أطلق سراح مصالي الحاج في 24 أفريل 1941م ووضعته تحت الإقامة الجبرية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وأطلق سراحه في 20 جوان 1946م[1] وبذلك دخل الحزب في فترة السرية طوال سنوات الحرب العالمية الأولى.

ذ– جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

استمدت جمعية العلماء المسلمين جذورها من الصحوة الإسلامية[2] التي شهدها العالم الإسلامي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بقيادة جمال الدين الأفغاني ومُحَمَّد عبده، أما في الجزائر فلم تتنشر الحركة الإصلاحية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وكانت بذورها الأولى بتأسيس تنظيم الإخاء العلمي بقسنطينة سنة 1924م هدفه جمع شمل العلماء والطلبة وتوحيد جهودهم[3]وفي 1925م أسس الشيخ عبد الحميد بن باديس صحيفته الأولى المنتقد ثم الشهاب[4] وبعدها أسس نادي الترقي الذي افتتح في 03 جويلية 1927م ببطحاء الحكومة في الجزائر من طرف جماعة من أعيان الجزائر المسلمين و كان الغرض من تأسيسه هو طرح و بحث و مناقشة الأوضاع التي آل إليها المجتمع الجزائري بين رواد النهضة و علمائها، ومن المبادئ التي أقرها نادي الترقي

(1)– عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص 310.

(2)– إن فكرة إنشاء جمعية العلماء تعود إلى سنة 1913م و ذلك عندما التقى ابن باديس مع الإبراهيمي بالمدينة المنورة و كانا يتناقشان و يدرسان أوضاع الجزائر وما يجب عمله من أجل إخراجها من أوضاعها المزرية و إصلاحها.

(3)– رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع**، الجزائر، 1975م، ص 39. وأنظر أيضا: الوناسة الحواس، **نادي الترقي و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية** ، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2012م، ص 165.

(4)– الشهاب (1925م–1939م) : هي الجريدة الثانية التي أنشأها عبد الحميد بن باديس بعد اتجاهه إلى عالم الصحافة العظيم حسب تعبيره، و قد صدر العدد الأول بتاريخ 12 نوفمبر 1925.في مدينة قسنطينة مسقط رأسه، و مركز حركته الإصلاحية و التربوية (1913م–1940م) و ذلك بعد أن منعت فرنسا أول جريدة له وهي جريدة المنتقد . و قد استمرت الشهاب في الصدور مرة كل أسبوع ، ثم تحولت ابتداءا من شهر فيفري سنة 1929م إلى مجلة شهرية أنظر : رابح تركي ، **مجلة الشهاب للشيخ عبد الحميد بن باديس**، مجلة الذاكرة، العدد 5 أوت 1998م، ص ص 88 .89

مقاومة نزاعات الإدماج والتجنس كذلك الدعوة إلى الإصلاح و العروبة، وضرورة إنشاء جمعية تتبنى مطالب الجزائر[1].

وبعد دعوة جريدة الشهاب في فيفري 1931م إلى تكوين جمعية للعلماء، استجاب 72 عالما لهذه الدعوة، واعتذر بالكتابة والقبول نحو 50 عالما آخر، وقد وصفهم الورتلاني في قوله "كان أولئك العلماء الأحرار، أفراد قلائل يعدون على الأصابع، لا يجمعهم زمان ولا مكان ولا حزب ولا هيئة، ولا ناد من الأندية، فضلا عن برنامج مسطر معلوم، وإنما جمعتهم فكرة مشرفة، وعقيدة حارة، وآلام مشتركة، ذلك الذي أقنع كل واحد منهم على انفراد، بوجوب السعي لإصلاح حال الأمة الجزائرية العريقة، لأن كل واحد منهم شعر شعورا عميقا، بالذي ساقه إليها الاستعمار من محن، وما أنزل عليها من ضربات، وما كان ينويه لها من غدر وإفناء"[2] وتأسست الجمعية في 05 ماي 1931م، وضمت حوالي ثلاثة عشر عالما[3] تولى رئاستها منذ البداية الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي انتخب من قبل زملائه بالإجماع، أما النيابة فرجعت للشيخ البشير الإبراهيمي والذي تولى هذا المنصب إلى غاية وفاة عبد الحميد بن باديس في 16 أفريل 1941م[4] وقد اعترفت بها الحكومة الفرنسية و وافقت على قانونها الأساسي في نفس الشهر والسنة وكان هذا القانون يحتوي على ثلاثة و عشرين فصلا حددت فيها الجمعية إصلاحاتها الإدارية و الاقتصادية و بينت فيها اتجاهها العام والتزمت في الفصل الثالث من هذا القانون بأن لا تخوض ميدان السياسة مطلقا[5] أما وسائلها فكانت المدارس والمساجد والنوادي، وإصدار الصحف فأصدرت

(1)- عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دار مداد، قسنطينة، الجزائر، 2009م، ص 132. وأنظر أيضا: الوناسة الحواس، المرجع السابق، ص 135.

(2)- الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م، ص 139.

(3)- بسام العسلي، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، سلسلة جهاد شعب الجزائر، دار النفائس، لبنان، 1983م، ص 114.

(4)- رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2001م، ص 91 .

(5)- يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين1919م– 1939م** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص 28.

صحيفة السنة(1933م)والشريعة (1933م) والصراط(1933م – 1934م) البصائر(1935م – 1939م)[1].

وكانت تهدف إلى:

- ✓ إحياء اللغة العربية وثقافتها والعمل على نشرها في البلاد.
- ✓ العمل في طريق خفي تحت ستار تعليم الدين والوعظ والإرشاد من أجل القضاء على السياسية الفرنسية والتنصير والتجنيس والإدماج.
- ✓ المحافظة على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الثقافية و الحضارية و الدينية والتاريخية و الوطنية ومقاومة سياسة الاحتلال الرامية إلى القضاء عليها[2].
- ✓ محاولة استرجاع استقلال الجزائر وتكوبن دولة عربية إسلامية، فقد أعلن ابن باديس أن الهدف من وجود الجمعية هو ضمان الشخصية الجزائرية[3].

إن أهم عمل سياسي قامت به الجمعية هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن أصالتها والوقوف ضد التجنيس والاندماج في الوسط الفرنسي، فدعت إلى عقد المؤتمر الإسلامي[4] وخلال الحرب العالمية الثانية منعت السلطات الاستعمارية الفرنسية جمعية العلماء من ممارسة نشاطها بسبب رفضها التعاون مع الحكومة الفرنسية ضد الألمان، وبعد صدور قانون العفو العام سنة 1946م عادت إلى النشاط، واستمرت في نشاطها الإصلاحي إلى غاية اندلا ع الثورة التحريرية حيث انضم أغلب إطاراتها في صفوفها.

(1)-مُحَمَّد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م–1954م**، منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،1992م ص ص 136 137.

(2)- رابح تركي ، **التعليم القومي والشخصية الوطنية، المرجع السابق، 189**.

(3)- أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص 92.

(4)- ناجي عبد النور، **البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية**، مجلة التراث العربي، عدد 107، الجزائر، 2007م، ص 36.

ر– الحزب الشيوعي الجزائري:

ارتبط الحزب الشيوعي الجزائري بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي أسس هذا الأخير فرعا له بالجزائر مع بداية سنة 1924م، وقد كان مكونا من العمال الجزائريين والأوروبيين، وفي مؤتمره التأسيسي الذي انعقد بالجزائر العاصمة يومي 17 و18 أكتوبر 1936م تم تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري ولكنه بقي خاضعا لتوجيهات الحزب الأم بفرنسا، والذي بدوره عنصر من عناصر الأممية الشيوعية[1] ويمكن أن نلخص برنامج الشيوعيين فيمايلي:

- ✓ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين ضمن الاتحاد الفرنسي.
- ✓ المطالبة بالجنسية المزدوجة(الجزائرية، الفرنسية).
- ✓ اعتبار اللغتان الفرنسية والعربية لغتين رسميتين.
- ✓ تشكيل برلمان مزدوج فرنسي جزائري[2].

لقد مر الحزب الشيوعي الجزائري بمرحلتين أساسيتين، الأولى تبدأ من 1924م إلى 1936م والتي كان فيها الحزب مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحزب الشيوعي الفرنسي، أما المرحلة الثانية فتبدأ من مؤتمره التأسيسي 1936م، حيث دعا فيها أنصاره إلى ضرورة توحيد للجهود بين الأوروبيين والجزائريين في الجزائر[3].

ولكن فشل المؤتمر الإسلامي سنة1937م وسقوط حكومة الجبهة الشعبية غير مواقف كثير من التشكيلات خاصة العلماء في وقت بقي فيه الشيوعيون ضد فكرة الاستقلال وهو ما أدى إلى تأزم العلاقات بينهم وبين

(1)– عمورة عمار، **موجز تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، 2001م، ص 178.

(2)– مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص 47.

(3)- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، ص 289.

الوطنيين من مختلف الاتجاهات، وقد احتفظوا بآرائهم خلال الحرب العالمية الثانية، بل إنهم قاموا بأعمال بعيدة عن الوطنية خاصة أثناء أحداث 8 مايو 1945م[1].

4- بيان فيفري 1943م:

يمثل تاريخ 08 نوفمبر 1942 الإنزال الأمريكي في الجزائر في عهد حكومي فيشي مرحلة هامة في تاريخ الحركة الوطنية، بالنظر لأهمية هذا الإنزال، خاصة في ظل الصراع بين أنصار ديغول وممثلي حكومة فيشي، إذ أصبحت الجزائر محط أنظار العالم في ظل صراع المصالح بين الطرفين ، فالحلفاء كانوا يرون أنه من الواجب الحفاظ على السيادة الفرنسية قبل الإنزال وعدم الاعتراف بالحركات الوطنية القائمة آنذاك بالمنطقة[2]وبعد التقارب الأمريكي الفرنسي بدأ التحسن في العلاقات بين الفرنسيين و الأمريكيين ، خاصة بعد الاتفاق بين ديغول و الجنرال إيزنهاور.

كان هذا الإنزال بمثابة حدث هام بالنسبة للحركة الوطنية التي عرفت اتصالات بين زعمائها خاصة اتصال فرحات عباس بمصالي الحاج لمناقشة شروط دخول الجزائر الحرب إلى جانب الحلفاء[3] فكان هذا الإنزال من نتائجه اللقاء الذي ميز النواب في شهر ديسمبر 1942م بمكتب المحامي " بومنجل"و الذي ضم ممثلي حزب الشعب " لمين دباغين، حسين عسلة و عن العلماء الشيخ توفيق المدني و الشيخ خير الدين و عبد النور التمزالي (عن القبائل) و الشيخ العربي التبسي و رئيس جمعية الطلبة المسلمين مُحَّد الهادي جمام ، إضافة إلى فرحات عباس و الدكتور بن جلول والدكتور سعدان و كذا غرسي أحمد نائب مالي و قاضي عبد القادر و رئيس الجمعية الفلاحية ، وقد إتفق النواب على وضع الخطوط العريضة لميثاق جديد، و يشير فرحات عباس إلى ذلك في قوله:

(1)- قريري سليمان، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940م–1954م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010م، ص 73.

(2)- الإنزال في الجزائر كان في مدينتي وهران و الجزائر العاصمة، وقد رافق الإنزال توزيع مناشر أما في الإذاعة فقد قال إيزنهاور (إننا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها خطر العدوان الألماني و الإيطالي) انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق ،ج3 ، ص199 .

(3)- سعد الله ابو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق، ج 3 ، ص ص196 201.

"كلفت أنا بتحريره، فعدت إلى مدينتي سطيف، وهناك حررت بيان الشعب الجزائري "[1] وقد عرض عباس على رفاقه في اجتماع مصغر في 7 فيفري 1943م الذي حضره ثلاثون عضوا للمصادقة عليه، و قد احتوى البيان[2] على خمسة فصول تشير إلى تاريخ وجود الاستعمار الفرنسي و كذا انعكاساته السلبية و على العموم فقد أشار البيان إلى الحالة المزرية للأهالي و عرض حالة الجزائر أثناء الحرب و أهمية نزول الحلفاء ، كما قدم البيان جملة من مطالب الجزائريين في القسم الخامس هي:

- ✓ إدانة الاستعمار والقضاء عليه، أي تحريم استغلال شعب من طرف شعب آخر وتحريم إدماجه وضمه، إن هذا النوع من الاستعمار ما هو إلا نوع جماعي من الاستعباد الفردي الذي كان شائعا في التاريخ القديم وفي القرون الوسطى، وهو علاوة على ذلك مصدر النزاع القائم بين الدول الكبرى، ومن ثم مصدر الحروب الناشبة بينها[3].
- ✓ تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.
- ✓ منح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها:

ز- حرية جميع السكان والمساواة بينهم بدون ميز جنسي ولا ديني[4].

س-إلغاء الإقطاعية الفلاحية و ذلك بإصلاح زارعي واسع النطاق يضمن الرفاهية و الرخاء لكل الجماهير الفلاحية.

---

(1)- فرحات عباس : ليل الاستعمار، ص 168.

(2)- اختلف المؤرخون في تسمية البيان فقد كتب عبد الحميد زوزو بأن البيان جاء تحت عنوان : الجزائر في مواجهة الصراع الاستعماري وكتب آخرون بأنه جاء بعنوان الجزائر أمام الصراع العالمي، كما أختلف المؤرخون في تحديد عدد الموقعين للبيان، فسعد الله ذكر بأن عدد الموقعين 22 موقع، أما كلود كولو فذكر 13 توقيع، في حين يذكر جاك سيمون 56 موقعا، أما أندري نوشي فذكر بان عدد الموقعين 50 شخصا، إضافة إلى ذلك هذا البيان أكد تحول في أفكار فرحات عباس خاصة مطالبه الإدماجة و خاصة مقالة (فرنسا هي أنا)، و يذكر أحمد بومنجل بان هذا البيان أدى إلى إحداث قطيعة نهائية مع السياسة الإدماجية و يرفع وطنية الجزائريين .انظر: فرحات عباس، **رجل الجمهورية**، دار معرفة، الجزائر،2001م، ص88 . وأنظر أيضا: فرحات عباس، ليل الاستعمار، المصدر السابق، ص ص 170 174.

(3)- فرحات عباس، **الشاب الجزائري الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم 1930م** ، ترجمة أحمد منو، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،2007م ، ص 150.

(4)- يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912م – 1948م**، د د، الجزائر، 1991م، ص 67.

ش-الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية.

ص- حرية الصحافة وحق الإجتماع.

ض- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.

ط- حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين عن الحكومة على الديانة الإسلامية.

ظ- مشاركة المسلمين في حكم بلادهم مشاركة عاجلة و فعلية اقتداء بما فعلته ملكة إنجلترا والجنرال كاترو في سوريا، وتستطيع هذه الحكومة وحدها، تحمل الشعب الجزائري على كفاح المشترك وذلك في جو من الوئام والوفاق.

ع- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب[1].

وبذلك يكون البيان قد لخص مجمل مطالب الشعب الجزائري بصفة موضوعية وهذا من خلال الاجتماع الذي عقد بالجزائر العاصمة في 10 فيفري 1943م، والذي حضره ممثلي للحركة الوطنية الجزائرية[2].

وبتاريخ 31مارس1943م وبعد الانتهاء من تحرير البيان والمصادقة عليه من طرف أعضاء الحركة الوطنية قام وفد جزائري يتكون من السادة فرحات عباس وبن جلول، والدكتور تامزالي وأورابح علي الشريف والأخضري بتسليم نص بيان الشعب الجزائري إلى الوالي العام الفرنسي بالجزائر بيروتون وفي اليوم الموالي تم تسليم نسخة أخرى إلى ممثلي قوات الحلفاء وتم أيضا تقديم نسخة ثالثة إلى الجنرال ديغول وحكومة القاهرة[3] وقد وعد الحاكم العام الفرنسي الوفد بدارسة البيان وباعتباره كأساس لدستور الجزائر المقبل غير أن هذا الأخير أكد على اقتراحات أكثر واقعية وكون لجنة لإعداد لجنة برنامج إصلاحات قابلة للتجسيد حتى خلال الحرب في يوم 03 أفريل 1943م ،

(1)- حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007م، ص 151.

(2)- الصغير مُحَّد عباس، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927م–1963م**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2007م، ص 78.

(3)- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939م–1951م**، ترجمة أُمَّد بن البار، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، 2011م، ص925.

باسم " لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي[1]وقد إجتمعت هذه اللجنة مرتين من 14 إلى 17 أفريل، ومن 23 إلى 26 جوان، بحضور مندوب الحكومة بيرك مدير الشؤون الأهلية الإسلامية بالجزائر و صادقت على عدة إجراءات وضعتها في لائحة أو ما عرف بملحق البيان[2] وقد تضمن مايلي:

- ✓ تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزارة مسلمة وفرنسية.
- ✓ تحويل الإدارات الحالية إلى وزارات.
- ✓ إلغاء منصب الوالي العام وتعويضه برئيس للحكومة وتعيين سفير لفرنسا في الجزائر.
- ✓ التمثيل في المجالس يجب أن يكون متساوي بين المنتخبين من كلا الطرفين سواء الفرنسيين والمسلمين.
- ✓ تطوير الإدارة في الدوائر والقوى طبقا لقانون عام 1884م على أن تصبح للجماعة مجلسا بلديا ويصبح قائد الدوائر شيخا للبلدية.
- ✓ منح المسلمين جميع الوظائف من السلطة وتطبيق شروط الانخراط في التوظيف العمومي والترقية والرواتب والتقاعد كما هو مطبق مع المواطن الفرنسي.
- ✓ إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية وتطبيق القانون العام في نطاق التشريع الجزائري.
- ✓ إلغاء التجنيد الإجباري والخدمة العسكرية على الجزائريين.
- ✓ السماح للفيالق الجزائرية التي تحارب في أوروبا ضمن جيوش الحلفاء برفع العلم الجزائري[3].

رفضت السلطات الاستعمارية النظر في ما جاء في الملحق بحجة أن الحرب لم تنتهي بعد، وكان لهذا الموقف أثر سيء لدى الجزائريين حتى الذين كانوا يتعاونون مع فرنسا مما أحدث اضطرابات ومظاهرات في معظم المدن

(1)- يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912م – 1948م**، المرجع السابق، ص 141.

(2)- عزالدين معزة، **فرحات عباس و الحبيب بورقيبة دارسة تاريخية و فكرية مقارنة 1899م– 2000م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010م، ص 224.

(3)- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م–1954م**، المرجع السابق، ص 107.

الجزائرية، فقاطع النواب المسلمون الجلسة الاستثنائية التي دعت اليها الهيئات المالية في 23 سبتمبر 1943م وأقدم كاترو على الغاء القسم الأهلي ونفى كلا من فرحات عباس وعبد القادر بسايح، وبقيا في المنفى إلى 02 ديسمبر[1]

و نتيجة لهذه الأوضاع اتجهت فرنسا لتهدئة الجبهة الداخلية فأطلقت سراح المعتقلين، و أعادت القسم الأهلي من النيابات المالية، كما أصدر ديغول قرار 7 مارس 1944م، الذي يمثل إصلاحات أعلن عنها ديغول بعد زيارته قسنطينة في 12 ديسمبر 1943م، هذه الإصلاحات، إنما جاءت من أجل كسب الوقت من جهة و القضاء على الحركات الاحتجاجية من جهة أخرى، خاصة وأن الظروف الدولية السائدة آنذاك كان في حالة صعبة، و لذلك رأى ديغول ضرورة تمرير هذه الإصلاحات من أجل ربح الوقت و تأمين الجبهة الداخلية، وتم منح حق المواطنة لبعض الجزائريين واحتوى المشروع على مسألة المساواة في الحقوق والقوانين، ومن خلال هذا المشروع نجد بأنه صورة من صور مشروع بلوم فيوليت، خاصة و أنه أكد على منح الجنسية لسبعين ألف جزائري، مع المحافظة على أحوالهم الشخصية، و كذا وسّع من القاعدة الانتخابية و سمح للجزائريين بالمشاركة في إدارة الحكومة العامة[2].

إن الحركة الوطنية بكل تياراتها أجمعت على رفض هذه الإصلاحات بالنظر لعدم تمسك الإدارة الفرنسية لما جاء في البيان جملة و تفصيلا، و لعل هذا الرفض هو ما تجسد في تحالف آخر و إتلاف وطني، يعتبر نتيجة من نتائج البيان أولا و الإصلاحات الديغولية ثانيا، إذ تم تأسيس تجمع أحباب البيان و الحرية.

ومن خلال بيان الشعب الجزائري وملحقه يتضح لنا أن موقف الحركة الوطنية الجزائرية قد تغير وأصبح هناك توحيد بين اتجاهاتها ما عدا الحزب الشيوعي المطالب بالإدماج والذي يعتبر أن الجزائر ستنهض بذلك بحيث كان دائما يسعى إلى تأكيد فكرة الجزائر فرنسية، المهم هنا أن مهمة الحركة الوطنية قد تغيرت بعد أن كانت محصورة

(1)- محمد بلعباس، **المرجع السابق**، ص 57.

(2)- نفسه.

فقط على أعضاء حزب الشعب الجزائري الذي كان سباقا بمناداته بمطالب بيان الشعب الجزائري بهذا أصبح البيان همزة وصل ثابتة بين مختلف التيارات السياسية في الجزائر عدا الحزب الشيوعي.

خاتمة:

لقد شهدت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى تطورا حاسما، حيث تبلورت توجهاتها خلال مرحلة العشرينيات وظهرت بشكل رسمي خلال الثلاثينيات، واستفادت من ظروف الحرب العالمية الثانية لترسي دعائم وركائز العمل الوطني المنظم، الذي تشكل في أحزاب وجمعيات ونوادي، لكن ما يجب الوقوف عنده هو الاختلاف الإيديولوجي في مطالب تلك التيارات فمنهم من كان موقفه واضحا وطالب بالاستقلال التام للجزائر، ومنهم ركز هدفه على الاندماج والسعي في الحصول على الجنسية الفرنسية، وهذا بغية الوصول إلى هدفه المنشود وهو المساواة التامة، ومنهم من حمل لواء إصلاح المجتمع وحمل على عاتقه مهمة الحفاظ الإسلام واللغة العربية وهو حال جمعية العلماء المسلمين، كما سعت هذه التيارات إلى توحيد صفوفها والمطالبة بالمزيد من الإصلاحات وهذا ما تجلى في بيان فيفري 1943م الذي حاول لم شمل أطياف الحركة الوطنية، لكن الإدارة الاستعمارية لم تأخذ ما جاء في هذا البيان بالجدية اللازمة وقابلت ذلك بمجازر 08 ماي 1945م وهذا ما سنتطرق إليه في المحور التالي.

المحور الثاني: مجازر 08ماي 1945م وتداعياتها.

مقدمة :

أسبابها

1–سير الأحداث:

أحداث 01ماي 1945م:

مظاهرات 08ماي 1945م:

2–آثار مجازر 08ماي 1945م:

خاتمة:

المحور الثاني: مجازر 08ماي 1945م وتداعياتها.

مقدمة :

اختلفت الآراء حول 08ماي 1945م، وكذلك تعددت المصطلحات منهم من سماها بالانتفاضة ومنهم من سماها بالمجازر، وهناك من اعتبر ذلك اليوم بالحوادث، كما اختلفت الأسباب والدوافع التي أدت إلى حدوث هذه الحوادث والمجازر الأليمة، ومع ذلك تعتبر حوادث 08ماي 1945م بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، فمن الذي كان مسؤولا عنها؟ وهل كان هناك عزم من الوطنيين الجزائريين للقيام بثورة شاملة؟ وإلى أي مدى حضرت فرنسا نفسها لهذه المناسبة لضرب الحركة الوطنية؟

1- أسبابها:

لم يرتح المستوطنون الأوروبيون بالجزائر للنشاط السياسي الذي قام به الزعماء الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية، خاصة جماعة أحباب البيان والحرية الذين كانوا خارج السجون والمعتقلات، وكان وجود قوات الحلفاء بالجزائر مانعا لهم للقيام بقهر هذا النشاط السياسي، وعندما رحلت هذه القوات إلى أوروبا بدأ هؤلاء يسعون لإيجاد الأسباب والمبررات للانتقام من الجزائريين وتحطيم مساعيهم السلمية من جهة، وإعادة الاعتبار للجيش الفرنسي والرفع من معنوياته بعد الهزيمة التي مني بها أمام ألمانيا النازية، وتخويف الشعوب المستمرة الخاضعة لها من جهة أخرى، ووجدوا مساندة من الدوائر الاستعمارية المسؤولة التي قامت بتأجيل إجراء الانتخابات البلدية وتعطيل إصلاحات مرسوم 07مارس 1944م، وكان كاربونيل عامل عمالة قسنطينة والمعمر عبو عضو رابطة شيوخ البلديات من كبار المتحمسين للقيام بهذه الإجراءات والممهدين للمجزرة[1] وبذلك يؤكد عامر رخيلة انه كان هناك وجود سبق وإصرار وترصد في وسط المستوطنين للإقدام على أفعال وارتكاب مجازر ضد المسلمين

(1)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 112.

تظهر مدى عدم موافقة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر على الإصلاحات التي وعدت بها حكومتهم المسلمين فيما عرف بمرسوم 07مارس 1944م[1]

إن مجاز 08 ماي 1945م تعود خلفياتها إلى التطورات الحاصلة في مسار الحركة الوطنية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما صاحب ذلك تغييرات سياسية واقتصادية أثرت على الشعب الجزائري بصفة عامة، وعلى زعماء الحركة الوطنية بصفة خاصة ويظهر ذلك جليا من خلال المذكرة المقدمة من قبل فرحات عباس في 10أفريل 1941م التي تضمنت جملة من المطالب السياسية والاقتصادية، ثم بعد ذلك صدر بيان فيفيري1943م الذي تم تحريريه بعد مشاورات مع مختلف أطياف الحركة الوطنية الجزائرية[2] والملاحظ أن ذلك الوعي السياسي وتلك المطالب قد قدمت للمستعمر الذي ظل يراقب عن كثب تلك التطورات .

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية متغيرات جديدة أهمها تراجع الدول الاستعمارية التقليدية واجتماع الدول المنتصرة في سان فرانسيسكو لتأسيس هيئة الأمم المتحدة، والتي نصت مادتها الثالثة والسبعون من ميثاقها بحق الشعوب في تقرير مصيرها وهو ماحرك شعوب المغرب العربي، وساد في أوساط الرأي العام الجزائري اعتقاد أن ساعة التحرر آن أوانها، وهذا الإحساس هو ما كانت تعبر عنه حركة أحباب البيان والحرية ومناضلي حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين، وعلى أي حال أن الجو العام في الجزائر قبل الانتفاضة بات مشحونا ومتوترا خاصة بعد أمرية 07مارس 1944م المرفوضة من الشعب جملة وتفصيلا،[3] وهو ما يؤكد على النضج السياسي الذي وصل إليه الشعب الجزائري، الذي رأى عدم التزام فرنسا بوعودها أثناء الحرب العالمية الثانية، ففي شهر فيفيري 1945م قام الوطنيون بتوزيع منشور في المدن الجزائرية جاء فيه ((أيها الأخوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر فالاستعمار

(1)- عامر رخيلة، **08 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت ص 61.

(2)- شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م–1945م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والأثار، جامعة وهران 01، الجزائر،2015م، ص 211.

(3)- زبير رشيد، **انتفاضة ماي 1945م هل كانت من تدبير حزب الشعب الجزائري أم مؤامرة كولونيالية؟**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جانفي 2015م، جامعة الشلف، الجزائر،2015م، ص 101.

قد خربها ماديا، إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي، فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال والإسلام أصبح محل سخرية، أن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام إلا في إطار كيان جزائري وحكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب الجزائري وترفض أي سيادة أجنبية، ومن أجل هذا الهدف مات إخوتكم في الزنازن، وهم يعانون في السجون والمحتشدات ومنهم من يناضل بحماس في اطار الشرعية أو في الخفاء))[1] ونجد أن تلك المنشورات قد تضاعفت خلال ربيع 1945م وظهرت معها الصحف السرية من ذلك المنشور الذي أصدره حزب الشعب المنحل والذي طلب فيه من أعضائه تسليح أنفسهم بسرعة في وجه التطورات الجديدة[2].

لذلك ارتأى الوطنيون أنه قد حان الوقت لمطالبة فرنسا لمطالبة فرنسا بإرضاء مطالبهم السياسية المتمثلة في التحرر من الاستعمار، فالاحتفال بالنصر على الهتلرية والنازية فرصة ثمينة للتعبير عن تلك المطالب ولتذكير فرنسا بأن الجزائريين شاركوا في تحريرها ويريدون الآن حقوقهم، ففي الحرب العالمية الأولى شارك 172749 جزائريا في المعارك، أما في الحرب العالمية الثانية فقد جند أكثر من 123000 جزائري بين سنتي 1939م-1940م أصبحوا 134000 في الفترة ما بين 1943م-1945م[3] وعموما يمكننا أن نوجز أسباب المظاهرات فيمايلي:

- نضج الحركة الوطنية، وتنامي الوعي الوطني لدى الشعب الجزائري.
- تذكير فرنسا بوعودها .
- تذكير المجتمع الدولي بطروحاته السياسية (ميثاق الأطلسي 1941م، ميثاق جامعة الدول العربية 1945م، ميثاق الأمم المتحدة) إضافة إلى تصريح ديغول في برازفيل جانفي 1944م والذي أعلن فيه أن هدف السياسة الاستعمارية هو جعل الشعوب المستعمرة تحكم نفسها.
- سياسة العنف والقمع التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري والحركة الوطنية الجزائرية.

(1)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992م، ص 231.

(2)- نفسه.

(3)- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر،2014م، ص130.

2- سير الأحداث:

أ- أحداث 01ماي 1945م:

أمام الوعي السياسي المسجل لدى زعماء الحركة الوطنية، وفي ظل التطورات الحاصلة في فرنسا وانعكاسات ذلك على الجزائر غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، اتفق فرحات عباس والعلماء وبعض مناضلي حزب الشعب على ضرورة تنظيم مظاهرات عامة يوم الفاتح من ماي 1945م بمناسبة عيد العمال واحتفال الحلفاء بنصرهم على المانيا، وقد كان الهدف من هذه المظاهرات هو الضغط على الفرنسيين بإظهار قوة الحركة الوطنية وتبيين مدى وعي الشعب الجزائري بمطالبه خلال هذه المرحلة[1].

حيث شارك في المظاهرات عشرات الألاف من المناضلين عبر كل المدن الجزائرية في مسيرات منظمة سادها الانضباط، وكانت قوات الشرطة الفرنسية تحاول استفزاز المتظاهرين لكنهم بقوا متمسكين برباطة جأش مثالية، أما في العاصمة فقد أطلقت قوات الشرطة النار على المتظاهرين فقتلت مناضلين وعددا كبيرا من الجرحى، كما حدث مناوشات في شرشال وبسكرة، كل ذلك كان نتيجة العمل الاستفزازي للشرطة الاستعمارية[2].

وردا على أعمال العنف تلك نددت حركة أحباب البيان والحرية في بيان لها في جريدتها الأسبوعية المساواة على اطلاق الشرطة الفرنسية النار على المتظاهرين، ورفضت الاعتقالات التي طالت المواطنين الجزائريين، وطالبت بضرورة اطلاق مصالي الحاج وباقي المناضلين، كما أنها رفضت في ذات الوقت الاتهامات القائلة بأن منظمي مظاهرات 01ماي 1945م كانوا عنصريين يهدفون إلى إفساد الاحتفالات بعيد العمال العالمي، وفي اليوم الثاني من شهر ماي صرح فرحات عباس أمام أكثر من 2000مواطن قائلا " إن أمام فرنسا حلين إما المحافظة على

(1)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص234.

(2)- أحمد محساس، **المصدر السابق**، ص 237.

النظام الاستعماري وهي بذلك تحتاج إلى المزيد من الأسلحة، أو تقبل بالاستقلال الذاتي للجزائر وتضمن بذلك السلام لها"[1] كما كانت هذه المظاهرات تهدف إلى:

- الإعلان للعالم بأن الشعب الجزائري موجود.
- إقناع الشعب الجزائري بضرورة انتزاع حريته واستقلاله.
- إعداد المناضلين للكفاح المسلح.
- استنكار الأحداث الدموية التي وقعت بقصر الشلالة في18 أفريل 1945م ونفي مصالي الحاج إلى برازفيل[2].

وهكذا كان أول ماي 1945م بداية لصراع دموي بين الشعب الجزائري وسلطات الاحتلال الفرنسي بآلياتها، لتكون أحداث ومجاز الثامن ماي نتيجة لها.

ب- مظاهرات 08ماي 1945م:

لقد بلغت أخبار تناقلها المناضلون ، مفادها أن يوم السابع ماي سيكون تاريخ وقف اطلاق النار بين فرنسا وألمانيا، وبمجرد أن أعلن الخبر في مدينة سطيف من طرف السلطات الاستعمارية ، خرج المستوطنون الفرنسيون مساء السابع ماي إلى الشوارع مظهرين مبلغ فرحتهم وبهجتهم يعلنون أمام الملأ من خلال مكبرات الصوت دعوة أبناء الشعب الجزائري للتضامن معهم وكانت بدون جدوى[3] فقد كان الجزائريون يرون أنه قد حانت ساعة التعبير عن المشاعر الوطنية وعن إيمانهم بالحرية كغيرهم من شعوب العالم، وهذا النوع كاف لتفجير الوضع لأن الفرنسين لا يتقبلونه، سيما وأنهم كانوا يتربصون بالجزائريين من مدة طويلة، وها هي الفرصة قد حانت على العموم والجو كان

(1)- شبوب محمد، المرجع السابق، ص 230.

(2)- محمد بلعباس، **المرجع السابق**، ص 63.

(3)- عثمان الطاهر علية، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار، الجزائر، 1996م، ص 14.

مكهربا[1] وفي صباح يوم 08 ماي[2] قامت الكشافة الإسلامية الجزائرية بعد حصولها على رخصة رسمية بتنظيم مسيرة في الشارع الرئيسي من سطيف لوضع إكليلا من الزهور على النصب التذكاري في اطار احتفالات بيوم النصر، نظمت هذه المسيرة بدون شك من طرف الفروع المحلية لكل من حزب الشعب و أحباب البيان[3] وتقدم المسيرة حوالي 200 من عناصر الكشافة الإسلامية باللباس الرسمي ومتبوعين بحاملي الزهور ثم الجماهير الشعبية، رافعين رايات الحلفاء ولافتات كتبت عليها عبارات (أطلقوا سراح قادتنا المسجونين، تحيا الجزائر، نريد المساواة، عاشت الجزائر مستقلة، يسقط الاستعمار، الديمقراطية للجميع ...) ويتقدم هذا الموكب الشاب بوزيد سعال صاحب 24 عاما يحمل العلم الوطني، وبعد أن وصل الموكب إلى مقهى فرنسا بوسط المدينة طلب محافظ الشرطة القضائية أوليفيري Olivieri بسحب العلم الجزائري، وقد تدخل لنزع العلم مع المفتش لافون Lafont وأطلق الرصاص على حامل الراية وأسقطه شهيدا، كان ذلك بمثابة الفتيل الذي أشعل نيران الحوادث الدامية والمؤلمة[4] وتدخلت الشرطة لتلاحق المتظاهرين لا لتفريقهم ولكن لإطلاق النار عشوائيا عليهم فكانت الحصيلة عند الساعة الحادية عشر حوالي 12قتيل[5] ولم تقتصر الاستفزازات على مدينة سطيف لوحدها بل امتدت إلى أكثر مدن وقرى ودواوير القطر، خاصة قالمة ونواحيها، وخراطة ودواويرها، كما أن الفرنسيين اشتركوا في العمليات الاستفزازية دون استثناء، واشترك في عمليات الإبادة القوات البرية والجوية والبحرية، فضلا عن الشرطة والجندرمة

(1)- محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 239.

(2)- ذكر أحمد محساس أن السيد فرحات عباس كتب عن هذا اليوم "08ماي 1945م كان يوم الثلاثاء وهو يوم سوق أسبوعية تستقبل مدينة سطيف في مثل هذا اليوم ما بين 05 و15 ألف شخص من الفلاحين والتجار القادمين من المناطق المجاورة" أحمد محساس، المصدر السابق، ص 238.

(3)- كان هناك خلاف حول من دعا إلى هذه المظاهرات هل هو حزب الشعب أم حركة أحباب البيان؟ فشوقي مصطفاي عضو إدارة حزب الشعب يؤكد بأنه هو الذي حرر أمر الدعوة لتنظيم المظاهرات، أم الأمين دباغين فيذكر أن أحباب البيان والحرية هي التي دعت إلى هذه المظاهرات. محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 64.

(4)- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 65.

(5)- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 73.

والميليشيات[1] وأسفرت العمليات عن استشهاد ما يزيد عن 45000شهيد من الجزائريين[2] وعشرات الألاف من المسجونين، وإعدام العشرات دون محاكمة[3] ويذكر أبو القاسم سعد الله أن التقديرات الجزائرية تتراوح بين 45000و 100000 شهيد أما التقديرات الأجنبية فتختلف أيضا، فبعضها يقترب من إحصاء الفرنسيين وبعضها يقترب من إحصاء الجزائريين، وهي في الغالب من 50000 إلى 70000 شهيد[4] بعد هذه الأحداث الدموية تم إبعاد مصالي الحاج من الجزائر إلى الغابون وتم اعتقال فرحات عباس والدكتور سعدان يوم 08ماي 1945م في الوقت الذي كانا فيه في مقر الولاية العامة على الساعة العاشرة والنصف، كما ألقي القبض على الشيخ البشير الإبراهيمي، وأهم عناصر الحركة الوطنية كما حلت الأحزاب السياسية[5] .

3- آثار مجازر 08ماي 1945م:

لم تستغرق مجازر 08ماي 1945م أكثر من 15 يوما، ولم تكن والحق يقال أكثر من شعلة مستمرة سرعان ما تم إخمادها، مقارنة مع ثورة 1871م-1872م وثورة أولاد سيدي الشيخ 1881م اللتين استغرقتا عدة شهور ومع ذلك فقد عززت شعور الشعب بانتمائه إلى وطن ينكر المحتل وجوده، كما كشفت للعالم عن وجود جزائر تتطلع لاستعادة هويتها وانتزاع استقلالها[6] .

لقد كان للثامن ماي 1945م انعكاسات عديدة على الصعيد الوطني وهي انعكاسات وإن اختلفت مرحليا من حيث طبيعتها وتأثيرها فقد التقت في النهاية عند نقطة واحدة، وهي أنه لا فائدة تنتظر من استمرار نفس

(1)- تذكر المصادر أنه قتل من الجانب الفرنسي حوالي 88 فرنسيا و 150 جريحا. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص239.

(2)- تشير الإحصائيات بأن 8560 جزائري تعرضوا للاعتقال منهم 3696 في اقليم قسنطينة و 505 في وهران 359 في الجزائر العاصمة وهذا في شهر نوفمبر 1945م. أحمد محساس، المصدر السابق، ص 242.

(3)- محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص240.

(4)- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثالث، المصدر السابق، ص239.

(5)- أحمد محساس، المصدر السابق، ص 243.

(6)- بن يوسف بن خدة، **المصدر السابق**، ص147.

الأساليب النضالية التي كانت سائدة قبل 08ماي 1945م في تعامل الحركة الوطنية مع السلطات الاستعمارية[1]

ويمكن حصر هذه الأثار فيمايلي:

- استشهاد أكثر من 45000شهيد واعتقال 4560 وحكمت المحاكم العسكرية على 557 شخص، وأصدرت 1307 أحكام منها 99 بالإعدام.
- إلقاء القبض على زعماء الحركة الوطنية .
- لقد برهنت المجازر على تلاحم الشعب وتعاونه.
- استنتج الوطنيون أن الاستعمار الفرنسي لن يقتلع من الجزائر إلا بالقوة، واصبح التفكير في الكفاح المسلح أمر ضروري.
- المجازر كان لها طابع وطني عام، كما كانت نواة لتعبئة ثورة انفجرت عام 1954م.
- كانت بداية لانحطاط نفوذ الاستعمار الفرنسي في الجزائر.
- لجوء فرنسا إلى إصلاحات سياسية بين 1945م و 1947م بإطلاق سراح المناضلين السياسيين والسماح لهم بالنشاط السياسي، وإصدار دستور الجزائر 1947م.
- أما على الصعيد الدولي فقد شهد إدانة لأعمال فرنسا الوحشية، كما بينت هذه المجازر أنه هناك قضية شعب عادلة[2].

خاتمة:

إن حوادث الثامن ماي 1945م كانت بمثابة نقطة تحول إيجابية في تاريخ الحركة الوطنية بصفة عامة وحزب الشعب بصفة خاصة، فهي شأنها شأن الأعمال العظيمة والتحولات العميقة في حياة الشعوب كانت مفاجئة في اندلاعها محدودة في مجالاها الجغرافي وبعدها الزمني لكن خطيرة في نتائجها بعيدة الأثر في التطورات التي ترتب

(1)- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 87.

(2)- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 73. و أيضا : عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 87. وأيضا: بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 141.

عنها مما جعلها في ذاكرة التاريخ، مهدت لعهد جديد وبداية ملحمة خالدة في التاريخ الجزائري كان الفاتح من نوفمبر 1954م تتويجا لها، ولقد رأت فرنسا بعد أن استعرضت كل قواها في ارتكاب هذه المجازر أن تصدر قانون العفو العام والذي بموجبه تم السماح بعودة العمل السياسي ، وهذا ما يدور حوله المحور التالي.

المحور الثالث: إعادة بناء الحركة الوطنية:

مقدمة:

1–الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري –UDMA–:

2-الحزب الشيوعي الجزائريPCA:

3–جمعية العلماء المسلمين:

4–حركة انتصار الحريات الديمقراطية –MTLD–:

خاتمة

المحور الثالث: إعادة بناء الحركة الوطنية:

مقدمة:

لتحسين صورتها أما الرأي العام العالمي وامتصاص غضب الجزائريين، أصدرت السلطات الإستدمارية الفرنسية في 16مارس 1946م قرار العفو العام، وتم بموجبه اطلاق سراح المساجين الذين اعتقلوا في مظاهرات 08 ماي 1945م، وسمحت بعودة النشاط السياسي، وتشكلت الأحزاب من جديد، فابتداءا من 1946م يمكننا القول بأن أغلب مطالب الحركة الوطنية الجزائرية أصبحت محل توافق من جميع الأحزاب السياسية، فكيف أصبحت خارطة الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؟ وماهي أبرز مطالبها؟.

1- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري –UDMA–:

بعد خروج فرحات عباس من السجن في 16 مارس 1946م عاد إلى المعترك السياسي، والتف حوله المنتخبون والأعيان السياسيون الذين كانوا قد ساهموا في البيان الجزائري، وأعلن في خطابه الذي ألقاه في الفاتح ماي 1946م أما مناضلي حزبه القديم أحباب البيان والحرية عن سياسته الجديدة والمتمثلة في لا اندماج ولا انفصال ولا أسياد جدد[1] وأسس حزبا جديدا تحت اسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأصدر جريدة الجمهورية اللسان المركزي للحزب[2]استثمر فرحات عباس رصيد حركة أحباب البيان والحرية كما استفاد من تجربته النضالية الخاصة، وتجربته مع العلماء والميصاليين، واقتنع بأن فكرة الاندماج يستحيل تحقيقها لأن المعمرين يرفضونها دفاعا عن مصالحهم، كما يحاربها الجزائريين لأنها تتنافى مع مقوماتهم[3].

وخرج فرحات عباس ببرنامج لحزبه الجديد يقوم على المحاور الأساسية التالية:

---

(1)- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 210.

(2)- نفسه، 117.

(3)- عبد الحفيظ بوعبد الله، **فرحات عباس بين الاندماج والوطنية1919م 1962م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2005م، ص142.

- ✓ تحرير الجزائر من النظام القديم للسيطرة الاستعمارية، مع احترام مبدأ الجنسيات.
- ✓ إقامة جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا ومتوحدة مع الجمهورية الفرنسية والمناهضة للاستعمار والإمبريالية.
- ✓ الدولة الجزائرية يجب أن تكون متعددة المجموعات، ففرحات عباس لا يرى لزاما على جميع أبناء الوطن الواحد أن يكونوا على دين واحد.
- ✓ التعليم الإجباري و المجاني لجميع أطفال الجزائر، والنضال من أجل ترقية اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية الرسمية.
- ✓ إلغاء الملكية الإقطاعية.
- ✓ الجمهورية الجزائرية علمانية.
- ✓ نبذ العنف كوسيلة لتقويض الاستعمار، والاكتفاء فقط بالنضال السياسي في اطار ما يسمح به القانون الفرنسي[1].

شارك فرحات عباس وحزبه في الانتخابات التشريعية التي دعت إليها السلطات الاستعمارية في 02 جوان 1946م، ورغم نداء المقاطعة إلا أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حصل على 11مقعدا من أصل 13 موجهة للجزائريين[2]وفي 09 أوت 1946م تقدم منتخبو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى مكتب المجلس التأسيسي بمشروع دستور الجمهورية الجزائرية، والذي تضمن :

المادة الأولى: تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي للجزائر وفي نفس الوقت تعترف بالجمهورية والحكومة الجزائرية والعلم الوطني.

(1)- نفسه، ص 143.

(2)- شايب قدادرة، **تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945م–1954م**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008م، ص ص 149 150.

المادة الثانية: تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة شريكة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني مشتركا مع الجمهورية الفرنسية.

المادة الثالثة:. أن تحتفظ الجمهورية الجزائرية بالسيادة الكاملة للتراب الوطني وتشرف على المرافق الداخلية وحتى الشرطة.

المادة الرابعة: أن يتمتع كل فرنسي في الجزائر بالجنسية الجزائرية ويتمتع بكافة الحقوق المخولة له والعكس بالنسبة للجزائريين في فرنسا[1].

المادة الخامسة: ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط أما السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء.

المادة السادسة: يمثل فرنسا في الجزائر ممثل عام تقبل به حكومة الجزائر ويتمتع بصلاحيات استشارية فقط.

المادة السابعة: أن تكون اللغتين العربية و الفرنسية رسميتين في الجمهورية الجزائرية مع إجبارية التدريس بهم معا في كل مراحل التعليم[2].

لكن المجلس الوطني رفض هذا المشروع قبل دراسته بسبب ضغط غلاة المعمرين ومديري الشركات والجمعيات الاستعمارية، وبذلك خاب أمل دعاة الاعتدال، خاصة بعد مصادقة الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر 1946م الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[3].

(1)- عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 477.
(2)- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 81.
(3)- نفسه.

2- الحزب الشيوعي الجزائريPCA:

استمر الحزب الشيوعي الجزائري بعد الحرب العالمية على مواقفه، بل عندما أصبحت فكرة الاستقلال وإنشاء دولة جزائرية ثابتة ومحل اقتناع الجميع، عارضها هو معتبرا الاستقلال مشروعا بورجوازيا، وانتهى به المطاف إلى تخلي أعداد هامة من المناضلين المسلمين عنه، وفشله الذريع في انتخابات الجمعية التأسيسية يوم 02جوان 1946م، الأمر الذي أدى به إلى التفكير في تغيير سياسته، وتجلى ذلك في نداء وجهته لجنته المركزية للحزب يومي 20 و21 جويلية 1946م، كما تم تغيير اسم الحزب من الحزب الشيوعي الجزائري إلى أصحاب الحرية والديمقراطيةALD وتمثلت مطالبه في[1]:

- إنشاء برلمان جزائري.
- إقامة مجلس جزائري وحكومة جزائرية.
- عدم الانفصال عن فرنسا.
- منح الحريات للسكان الأصليين[2].

كما سعى الحزب إلى التقرب من بقية الأحزاب الأخرى، معترفا في أواخره بضرورة الاستقلال، ثم اقترح في فيفري 1951م برنامجا تضمن الدعوة إلى انتخاب مجلس جزائري له كامل السيادة، وحكومة في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية، وسيقوم المجلس بتحديد العلاقة مع فرنسا[3]. وفي 23 فيفري 1952م وبمناسبة انعقاد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي الجزائري، صدر عنه بيان أعلن فيه عن تراجعه عن سياسة الإدماج، وكان هذا النداء تحت شعار السبيل الوحيد للاستقلال الوطني، وأهم مطالبه:

- الاستقلال الوطني.

(1)- الأمين شريط، **التعبئة الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919م–1962م**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص 51.
(2)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 110.
(3)- يحي بوعزيز، **تاريخ الجزائر الملتقيات الوطنية والدولية**، الجزء الثالث، دار البصائر، الجزائر، 2006م، ص 400.

- السلم، الخبز، الأرض[1].

3- جمعية العلماء المسلمين:

واصلت الجمعية نشاطها الإصلاحي، وبذلك استعادت الحركة الإصلاحية سنة 1946م نشاطاها، عن طريق العودة إلى القيم الإسلامية الصحيحة، فاستطاعت أن تؤسس 170 مدرسة عربية حرة تعلم الدين واللغة العربية والعلوم العصرية، وبلغ عدد تلاميذها في السنة ما يزيد عن خمسين ألفا بين ذكور وإناث، كما أنشأت الجمعية لجنة التعليم، وفي سنة 1947م دشنت أول معهد للتعليم الثانوي بقسنطينة أطلق عليه اسم مؤسسها الأول عبد الحميد بن باديس [2] كما عادت البصائر للظهور بدءا من تاريخ 26 جويلية 1946م تحت شعار الإسلام العروبة الجزائر، فلم تغفل عن تناول جميع العناصر التي تدعو للحفاظ على مقومات الشخصية القومية للجزائر العربية المسلمة[3] حافظت الجمعية على المبادئ التي رسمتها للسير على نهجها وتمثلت هذه الأهداف في النقاط التالية:

- إحياء الدين الإسلامي ومحاربة البدع والخرافات.
- العمل على بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية
- السعي إلى توحيد الجزائر تحت راية الإسلام.
- توعية الشباب بمكونات الشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال السياسي والعسكري مستقبلا.
- معارضة التجنيس والإدماج، وقد لعبت جريدة البصائر في ذلك دورا كبيرا[4].

(1)- ابن العقون عبد الرحمان بن براهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص ص185 186.

(2)- بسام العسلي، المرجع السابق، ص ص 148 149.

(3)- علي مرحوم، **نظرة على تاريخ الصحافة العربية**، مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، أفريل 1978م، ص18.

(4) - رابح عداله، المرجع السابق، ص 111.

4- حركة انتصار الحريات الديمقراطية –MTLD–:

قوبل الإفراج عن مصالي الحاج الذي نقل من برازافيل إلى فرنسا يوم 31 جويلية 1946م بابتهاج كبير لدى الأوساط الجزائرية التي استقبلته في مطار أورلي بفرنسا، وقد بقي في فرنسا حتى تاريخ 13 أكتوبر 1946م حيث نقل إلى الجزائر وحددت إقامته في منطقة بوزريعة، وهذا أقرب إليه لمواصلة نشاطاته رغم المراقبة الدائمة التي سلطتها عليه السلطات الاستعمارية[1] عقد مصالي الحاج مع إطارات حزب الشعب المحل اجتماعا في 23 أكتوبر 1946م بالجزائر العاصمة، وهذا للنظر في قضية الانتخابات، وخلال الاجتماع برز رأيان متباينان الأول الذي تبناه مصالي الحاج والداعي للمشاركة في الانتخابات، بحجة أنها وسيلة من وسائل الدعاية والنضال السياسي للحزب، أما الرأي الثاني الذي تبناه الحسين لحول والداعي للمقاطعة وضرورة التوجه للعمل المسلح، وبعد إجماع المناضلين توجه الحزب للمشاركة في الانتخابات[2] تحت قوائم تحرير الشعب الجزائري، وبعد رفض محافظ الجزائر التسمية تم تغيرها لتصبح حركة انتصار الحريات الديمقراطية[3] وبذلك في الثاني من نوفمبر1946م تم الإعلان عن تأسيس حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الذي هو الواجهة الشرعية لحزب الشعب سابقا[4] .

عقد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 15 و16 فيفري 1947م بالجزائر العاصمة، وظهر في أفق المؤتمر ثلاثة تيارات:

- الأول تيار المحافظين، ويرى ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب.
- الثاني وهو تيار الشرعية، الذي يرى بضرورة الاشتراك في الانتخابات.

(1)- قريري سليمان، المرجع السابق، ص 136.

(2)- فاز الحزب بخمسة مقاعد، حيث انتخب كل من مُحَمَّد الأمين دباغين وجمال دردور و مسعود بوقادوم عن مقاطعة قسنطينة، وكل من مُحَمَّد خيضر وأحمد مزغنة في مدينة الجزائر. أنظر: رابح عداله، المرجع السابق، ص 112.

(3)- محفوظ قداش، **المصدر السابق**، الجزء الثاني، ص 1012.

(4)- فاضلي إدريس، **حزب جبهة التحرير ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص 236.

- الثالث وهو تيار العمل الثوري، ويرى ضرورة البدء في العمل الثوري[1].

وقد قرر المناضلون مواصلة العمل بطريقة شرعية، والمشاركة في الانتخابات، كما اتفقوا على الإعداد للعمل المسلح، ومن بين أهم القرارات التي خرج بها المؤتمرون:

- الإبقاء على النشاط السري للحزب.
- إنشاء واجهة للحزب تحت مسمى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مع ضرورة الحفاظ على نفس البرنامج الساسي لحزب الشعب.
- إنشاء المنظمة الخاصة.
- العمل على تكوين وترقية المناضلين.

شارك الحزب في انتخابات 19 أكتوبر 1949م وحصلت الحركة على 31 بالمئة من الأصوات وفازت بـ 110 بلدية [2].

خاتمة:

إن الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد مجازر الثامن ماي 1945م كانت الفاصل بين سياسة أنصاف الحلول السياسية والإصلاحية، حيث انطلقت الحركة الوطنية معتمدة على أسس جديد، وافق عليها جميع زعماء الحركة الوطنية، بجعل هدفهم الاستقلال التام، ولتحقيق هذه الغاية كان لابد عليهم من مواجهة الاستعمار الفرنسي بمختلف الوسائل والأساليب المتاحة، سواء بالعمل العلني والمشاركة في الانتخابات المزورة، أو العمل السري الذي قادته المنظمة الخاصة، أو إصلاح المجتمع بغرس بذور الوطنية في صفوف الناشئة.

وأمام ضغط الحركة الوطنية الجزائرية من خلال مطالبها المقدمة من جهة، وضغط الرأي العام من جهة أخرى، أقدمت السلطات الاستعمارية على إصدار قانون 20 سبتمبر 1947م، وهو عنوان المحور الموالي.

(1)- محمد العربي الزبيري، **الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية**، مجلة المصادر، العدد الثاني، الجزائر، 1999م، ص 49.
(2)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 114.

المحور الرابع: قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريون منه:

مقدمة:

1–أسباب صدوره وأهم مواده:

2–ردود الفعل من الدستور:

–الموقف الجزائري:

–الموقف الفرنسي:

3–مصيره:

خاتمة

المحور الرابع: قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريون منه:

مقدمة:

بعد المجازر التي ارتكبتها فرنسا في حق الشعب الجزائري في الثامن من ماي 1945م، أصدرت حكومة باريس مرسوم 16 سبتمبر 1946 الذي سمح بإطلاق صراح المعتقلين السياسيين مع عودة النشاط السياسي، وكانت تهدف من خلال ذلك إلى تلميع صورتها لدى الرأي العام العالمي لمحاولة تغطية ما ارتكبته من مجازر، ولم تتوقف عند هذا الحد حيث أوجدت طريقة جديدة لضرب الجزائريين والقضاء على طموحاتهم بتقديمها لمشروع وزاري يقضي بمنح الجزائر دستور خاص بها في 20سبتمبر 1947م. فما هو هذا المشروع؟ وماهي أسباب صدوره؟ وما موقف الحركة الوطنية منه؟

1- أسباب صدوره وأهم مواده:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة وقع خلاف حاد في فرنسا فيما يخص السياسة التي يجب انتهاجها بعد أن نص دستور أكتوبر 1946م للجمهورية الرابعة على أنّ العملات الجزائرية الثلاث فرنسية وقد ترك للبرلمان الفرنسي أمر وضع التنظيم الإداري الخاص بها، وقد ظهر اتجاهان رئاسيان متناقضان في البرلمان الفرنسي الأول يمثله اليسار من الاشتراكيين الشيوعيين وقسم من الراديكاليين يرون بتطبيق سياسة الإدماج كاملة وتحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين دون النظر إلى الجنس أو الدين أو اللغة، وقالوا بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة الخمس أي مائة وعشرين نائب أما الاتجاه الثاني فيمثله أحزاب اليمين، وهي ضد الاتجاه الأول لأنها تعتبر خطرا على مستقبل فرنسا السياسي، فعارض هذا الاتجاه سياسة الإدماج وانحازت إلى رأي إصدار قانون خاص ينظم شؤون الجزائر الإدارية والمالية والمدنية، ويمنحها شخصية قانونية خاصة تراعي ما أمكن جهود الجزائريين في الحرب فتمنحهم بعض الحقوق السياسية المناسبة لتلك الفترة[1] فأصدرت السلطات

(1)- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 121.

الاستعمارية الفرنسية قانونا أساسيا للجزائر صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية على عهد بول رمادي في 20 سبتمبر1947م شمل ثمانية أبواب وستين مادة أهمها :

المادة الأولى: الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، وقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي.

المادة الثانية: تنص على المساواة التامة بين كافة سكان الجزائر.

المادة الثالثة: تتعلق بالأحوال الشخصية للفرد الجزائري المسلم، فله الحفاظ على حالته الإسلامية ويحكم بالشرع الإسلامي في هذا المجال[1].

المادة الخامسة: يمثل فرنسا في الجزائر الحاكم العام، وهو مسؤول أمام الحكومة الفرنسية وحدها.

المادة السادسة: تكوين مجلس جزائري يسير شؤون الجزائر بالتوافق مع الحاكم العام.

المادة السابعة: تأسيس مجلس حكومة من ستة أعضاء، مهمته السهر على تنفيذ قرارات المجلس الجزائري.

المادة العاشرة: اللغة الفرنسية و اللغة العربية معترف بهما بنفس الحقوق كلغتين رسميتين على قدم المساواة و على جميع الدرجات و في جميع المدارس التعليمية[2].

المادة الثلاثون: يتكون المجلس الجزائري من 120 عضوا، مناصفة بين المسلمين والفرنسيين.

المادة الخمسون: تنص على إزالة الحكم العسكري من الجنوب.

المادة الثالثة والخمسون: تنص على إلغاء البلديات المختلطة في عموم الجزائر.

المادة السادسة والخمسون: فصل الدين عن الدولة مثل بقية الأديان الأخرى[3].

ولقد حرر هذا القانون يوم 20ستمبر 1947م بعد أن وقعه رئيس الجمهورية الفرنسية فانسان اوريول و رئيس الحكومة بول مادري[1].

---

(1)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 467.

(2)- زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص 356.

(3)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 467.

2- ردود الفعل من الدستور:

أ- الموقف الجزائري:

نظرا لعدم استشارة الجزائريين وعدم إشراكهم في صياغة هذا القانون، ولتكريسه تبعية الجزائر لفرنسا وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية ناهيك عن حق تقرير المصير، وعدم إعطائه الجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة، فقد نددوا به وانتقدوه، ومن ذلك وصف الإبراهيمي له" بأنه أعرج أبتر، لا يسمع ولا يبصر، لم يؤخذ رأي الأمة الجزائرية في وضعه ولم صوتها في دفعه"[2] أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد قدم ممثلوه استقالتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا على ضد القانون الجزائر الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية سكان الجزائر[3] واعتبروا أن هذا الدستور خرقا وتناقضا لدستور الجمهورية الرابعة ومادته 82 التي نصت على أن الأحوال الشخصية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل سببا في سقوط الحقوق والحريات بصفة المواطنة الفرنسية[4].

أما حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فقد رفضت هذا القانون جملة وتفصيلا واعتبرته مخططا فرنسيا الهدف منه الإدماج وهو ما يتنافى مع مقومات الحزب[5] أما عمار أوزقان[6] رئيس الحزب الشيوعي فقد أعتبر أن هذا القانون يمكن أن يخلص من النظام الاستعماري[7] .

---

(1)- يحي بوعزيز، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص1912م- 1948م الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية**، دار البصائر، الجزائر،2009م، ص36.

(2)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 469.

(3)- جوبيه عبد الكامل، **الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة 1946م 1954م**، دار الراية للكتاب، الجزائر، د ت، ص 165.

(4)- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954م-1962م**، دار البصائر الجديدة، الجزائر،2013م، ص127.

(5)- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 210.

(6)- أوزقان عمار من مواليد الجزائر العاصمة في مارس 1910م، تلقى تعليمه بالمدرسة القرآنية بمسقط أ رسه، وفي سنة 1926م أنشأ فريقا نقابيا بمصالح البريد ثم انضم بعدها إلى حركة الشباب الشيوعي، وفي سنة 1955م انضم إلى صفوف جبهة التحرر الوطني حيث كان من بين محرري أرضية مؤتمر الصومام 1956م، توفي في 05 مارس 1981م بالجزائر. أنظر: عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954م- 1962م**، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 51.

(7)- قريري سليمان، المرجع السابق، ص 209.

لم تتقبل الحركة الوطنية الجزائرية ومن وراءها الشعب الجزائري هذا المشروع ورفضوه بالإجماع، فقد جاء مكرسا للاستعمار إذ أبقى عليه، كما أنه جاء منافيا للديمقراطية 60 نائبا لصالح عشرة ملايين و60 نائبا لصالح 800 ألف أوروبي، ضف إلى ذلك عدم مشاركة الجزائريين في إعداده، ولم يأخذ بمطالبهم الشرعية التي كانوا يأملون في تحقيقها.

ب- الموقف الفرنسي:

رفض المستوطنون هذا القانون باعتباره يمثل تخليا من جانب فرنسا عن الجزائر بزعمهم، ويجعلهم طعمة للمسلمين وعبروا عن سخطهم عليه بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر لاستقالاتهم، وتصويتهم في الانتخابات البلدية التي جرت في أكتوبر 1947م على قوائم الاتحاد الجزائري وتجمع الشعب الفرنسي اللذين نددا بهذا القانون، واستغلوا فوز حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ببعض المقاعد في الانتخابات البلدية التي جرت في 19 أكتوبر 1947م واتهموا الحاكم العام الاشتراكي شاتينو بالتعاطف مع الجزائريين، وقد تمكنوا من إزاحة الحاكم شاتينو في 11 فيفري 1948م واستبداله بالمستبد مارسيل نايجلن الذي عمل على تزوير الانتخابات ومنع تطبيق بنود القانون خاصة تلك البنود التي تخدم الجزائريين كترسيم اللغة العربية وفصل الإسلام عن الدولة[1]

3- مصيره:

في اطار تنفيذ القانون الخاص بالجزائر المصادق عليه من طرف الجمعية الفرنسية، تم التحضير لإجراء انتخابات خاصة بالجمعية الجزائرية في أفريل 1948م، لذلك قام المستوطنون بفضل هيمنتهم على الإدارة بتزوير انتخابات المجلس الجزائري لصالح عملائهم، وقد جرت الانتخابات يومي 04 و11 أفريل 1948م وتميزت بالغلو والتجاوزات التي لم يسبق لها مثيل[2].

(1)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 471.

(2)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص168.

وبذلك دخلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المعترك الانتخابي، وجاءت النتائج بالنسبة للجزائريين على النحو الآتي:

- العملاء أو بني وي وي 41 نائبا.
- المستقلون الاشتراكيون نائبان.
- حركة انتصار الحريات الديمقراطية 09 نواب.
- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 08 نواب [1].

أما الأوروبيين فقد جاءت كالآتي:

- 55 مقعدا للأوروبيين اليمينيين الذين شكلوا تكتلا فيما بينهم.
- 04 مقاعد للاشتراكيين الأوروبيين.
- 01 مقعد للشيوعيين الأوروبيين[2].

وتكرر التزوير في انتخابات المجلس الجزائري في فيفري 1951م والانتخابات التشريعية التي جرت في جوان 1951م، حيث لم ينل فيها الاستقلاليون سوى ثمانية بالمئة من الأصوات وتسعة بالمئة للاتحاد الديمقراطي والشيوعيين ثلاثة بالمئة، كما زورت الانتخابات الولائية في أكتوبر 1951م والانتخابات البلدية في أفريل 1953م، وبذلك بسط المستوطنون السيطرة على كل الهيئات والمؤسسات الإدارية والسياسية[3]وقد عمر هذا الدستور المزيف قرابة التسعة سنين إلى أن سقط في أفريل 1956م وحل معه المجلس الجزائري المزعوم[4].

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 317.
(2)- نفسه.
(3)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 472.
(4)- نفسه، ص 473.

خاتمة:

لم يجسد قانون 20 سبتمبر1947 على أرض الواقع واثبت للمرة الألف أن فرنسا لم ولن تفي بوعودها اتجاه الشعب الجزائري أبدا، من هنا تفطن هذا الأخير للمراوغات الفرنسية وتأكد أن فكرة المساواة بينهم وبين الفرنسيين تعد ضربا من الخيال فقرروا توحيد صفوفهم واقتنعوا أن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من سيطرة الإدارة الفرنسية، وهذا ما تجسد في ميلاد المنظمة الخاصة، التي سوف تكون عنوانا للمحور التالي.

المحور الخامس: المنظمة الخاصة ونشأتها:

مقدمة:

1–نشأتها

2–هيكلتها ونظامها:

3–نشاطها

4–اكتشافها

خاتمة

المحور الخامس: المنظمة الخاصة ونشأتها:

مقدمة:

كانت مجازر 08ماي 1945م بداية مرحلة القطيعة النهائية لكل حلم سياسي يمكن إيجاد الحل من خلاله، فقد دعمت مبادئ الوطنيين وهزت نفوس الجامدين، فعملت على تعديل مواقف المتخاذلين، وحقق تطلعات المتلهفين من الشباب المناضلين، وبذلك يمكن اعتبارها بداية النهاية للوجود الاستعماري بالجزائر، ومن يوم إذ بدأ التفكير الجاد في التخطيط للثورة بتكوين التنظيمات السرية والخطوات العملية من أجل الوصول إلى تفجير الثورة المسلحة، فكان ميلاد المنظمة الخاصة فياترى ماهي هذه المنظمة؟ ومتى تأسست؟ وماهي أبرز نشاطاتها؟

1- نشأتها:

عاد مصالي الحاج من المنفى في أكتوبر 1946م، وصادفت عودته حملة الانتخابات التشريعية المقررة ليوم 10 نوفمبر 1946م، وكان حزب الشعب المحظور قد دعى إلى مقاطعتها إلا أن الزعيم العائد أقنع اللجنة المركزية بعد نقاشات طويلة وحادة بالعدول عن قرار المقاطعة[1] وبناءا على هذا أقحم الحزب نفسه في ميدان الانتخاب متخطيا ما كان يعتبر من تقاليده الراسخة، فلقد تعود المناضلون فيما مضى الامتناع عن المشاركة في الانتخابات مما جعلهم يتوجسون خيفة من انزلاق الحزب هذه المرة نحو نوع من النشاط الشرعي الذي لن يكون إلا على حساب العمل السري والكفاح المسلح[2] لذا ارتأت قيادة الحزب أن تبادر إلى عقد مؤتمر وطني دام يومين من 15 و16 فيفري 1947م، حيث انعقد اليوم الأول في بوزريعة واليوم الثاني في بلكور، جمع المؤتمر حوالي ستين إطارا، كان هدفه هو الحفاظ على وحدة الحزب، وقد ظهرت في أفق المؤتمر تيارات ثلاث:

(1)- مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر،2009م، ص 45.

(2)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 176.

التيار الأول: التيار المتشبث بمبادئ حزب الشعب الجزائري، ويرى ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب وذلك حفاظا على شعبيته.

التيار الثاني: تيار الشرعية، ويرى ضرورة إشراك الحزب في الانتخابات ليعلن من خلالها مبادئه من المجالس الرسمية.

التيار الثالث: تيار العمل الثوري، ويرى ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة عسكرية حتى لا يؤخذ المناضلون على غدركما أخذوا في الثامن ماي 1945م[1].

هذه التيارات كادت أن تؤدي إلى انقسام الحزب وانهياره، لكن زعيمه السيد مصالي الحاج أنقذ الموقف، بإبقاء حزب الشعب يواصل مهمته السياسية في اطار السرية كما كان سابقا، وجعل حركة انتصار الحريات للحريات الديمقراطية كحزب شرعي حيث قال عنه أنه " يبلغ صوتنا إلى الجماهير، والرأيين العام الفرنسي والعام العالمي" وفيما يخص التيار الثالث قال عنه " وإني أوافق على إنشاء الجناح العسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد"[2] .

استطاع مصالي الحاج أن يوفق بين جميع التيارات التي ظهرت في المؤتمر، وذلك بتحقيق رغبة كل طرف، كما استطاع أن ينقذ الحزب من التمزق والانقسام خشية أن يؤثر ذلك على قاعدة الحزب الجماهيرية، التي ترى فيه الأمل في إنقاذ البلاد من الاستعمار الفرنسي.

وهكذا ظهرت للوجود أول منظمة عسكرية سرية، كنتيجة لذلك المؤتمر بعد نضال وصراع مريرين[3] كانت النواة الأولى لميلاد جبهة وجيش التحرير، والخطوة الأولى للإعداد للعمل المسلح[4].

---

(1)- محمد لحسن زغيدي و معراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947م–1954م**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2012م، ص 19.

(2)- محمد لحسن زغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956م – 1962م**، دار هومه، الجزائر، 2009م، ص 49.

(3)- هناك من المؤرخين من يعتبر أن ميلاد نجم شمال إفريقيا ماي 1927م يعتبر مرحلة أولى من مراحل تأسيس المنظمة الخاصة، وهذا استنادا إلى برنامج النجم المصادق عليه بالإجماع والدواعي إلى تأسيس جيش وطني وحكومة ثورية. أنظر: جلالي بلوفة عبد القادر، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق إلى اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلا ع الثورة التحريرية1950م–1954م في عمالة وهران**، نوميديا للطباعة، الجزائر، 2013م، ص 35.

(4)- نفسه.

أطلقت على المنظمة الخاصة عدة تسميات منها السرية أو المنظمة الخاصة، أو شبه العسكرية أو الجناح المسلح في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وكذلك اسم الشرف العسكري والتسمية الأكثر تداولا هي المنظمة الخاصة، والمقبولة استنادا لمناضلين في المنظمة ومنهم محساس أحمد[1] أما الإدارة الاستعمارية فقد أطلقت عليها عدة تسميات للإشارة إلى المنظمة الخاصة منها تنظيم الجيش السري، والتنظيم الموازي وهذا لاستحالة معرفة المعلومات الدقيقة بدقة[2].

2- هيكلتها ونظامها:

أسندت رئاسة المنظمة الخاصة إلى عضو المكتب السياسي السيد مُحَّد بلوزداد الذي لم يكن عمره يومها قد تجاوز ثلاثة وعشرين عاما، كان حاصلا على شهادة البكالوريا وهي شهادة عليا بالنسبة للجزائريين في ذلك الوقت، ويشهد له قادة الحزب ومناضلوه بالذكاء وبالشجاعة الهادئة والقدرة الفائقة على التنظيم السري وهي صفات كانت قد مكنته وهو في مستهل الشباب من أن يكون أحد الإطارات القيادية البارزة التي أعدت لمحاولات الثورة في شهر ماي 1945م[3] وقد ضحى بمنصب عمله في مصالح الولاية العامة في سبيل القضية الوطنية، كما استطاع أن يكسب خبرة في ميدان العمل المسلح، إذ سبق وأن كان مسؤولا على شبيبة الحزب ببلكور وأشرف على تكوين شبكة للحصول على الأسلحة من معسكرات الحلفاء التي نزلت بالجزائر في أواخر 1942م، بالإضافة إلى تأسيسه لمجموعة مسلحة اضطلعت بمهمة حفظ النظام داخل الحزب وحماية اجتماعاته وإطاراته[4] كانت خطة مُحَّد بلوزداد تتمثل في تأسيس مخازن للأسلحة في المناطق الجبلية بالأوراس والشمال القسنطيني ومنطقة

(1)- نفسه.

(2)- نفسه، ص 39.

(3)- مُحَّد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الأول، اتحاد الكتاب العرب، سوريا،1999م، ص 179.

(4)- مُحَّد لحسن زغيدي و معراج أجديدي، المرجع السابق، ص 21.

القبائل والونشريس وفي المدن الرئيسية: الجزائر العاصمة وهران وقسنطينة، وكانت تشكيلة هيئة الأركان الأولى للمنظمة الخاصة التي كونها بلوزداد غداة مؤتمر فيفري 1947م على النحو الآتي[1]:

- قائد الأركان: مُحَمَّد بلوزداد.
- نائب قائد الأركان ومسؤول منطقة القبائل: حسين آيت أحمد.
- مسؤول عمالة قسنطينة: مُحَمَّد بوضياف.
- مسؤول عمالة الجزائر1(العاصمة، متيجة، التيطري): جيلالي رجيمي.
- مسؤول عمالة الجزائر2(الظهرة، الشلف): عبد القادر بلحاج جيلالي.
- مسؤول عمالة وهران: أحمد بن بلة.

ولما سقط مُحَمَّد بلوزداد طريح الفراش خلفه على رأس المنظمة الخاصة حسين آيت أحمد، الذي شكل هيئة أركانه على النحو الآتي[2]:

- قائد الأركان: حسين آيت أحمد.
- المدرب العسكري والمفتش العام: عبد القادر بلحاج جيلالي.
- مسؤول عمالة قسنطينة: مُحَمَّد بوضياف.
- مسؤول عمالة الجزائر1(العاصمة، متيجة، التيطري): جيلالي رجيمي.
- مسؤول عمالة الجزائر2(الظهرة، الشلف): مُحَمَّد مروك.
- مسؤول عمالة وهران: أحمد بن بلة.

(1)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص184.

(2) – نفسه، ص 188. وأنظر أيضا: بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص142.

وابتداءا من ربيع 1949م هزت الحزب أزمة خطيرة عرفت بالأزمة البربرية، حيث زحزحت آيت أحمد عن منصب الرئاسة في سبتمبر 1949م وعين في مكانه أحمد بن بلة، وحسب مصطفى سعداوي بخصوص التركيبة الجديدة للمنظمة الخاصة، انه هناك روايتان، الأول لجيلالي رجيمي ووفقا لها تشكلت الهيئة كالآتي[1]:

- القائد الوطني: أحمد بن بلة.
- المدرب العسكري والمفتش العام: عبد القادر بلحاج جيلالي.
- مسؤول المصالح العامة: أمُحَّد يوسفي.
- مسؤول عمالة قسنطينة: مُحَّد بوضياف.
- مسؤول عمالة الجزائر1(العاصمة، متيجة، التيطري): جيلالي رجيمي.
- مسؤول عمالة الجزائر2(الظهرة، الشلف): أحمد محساس.
- مسؤول مقاطعة وهران: عبد الرحمان بن سعيد.

أما الرواية الثانية فهي منسوبة إلى أحمد بن بلة، وحسبها كانت هيئة الأركان تتكون كما يلي[2]:

- القائد الوطني: أحمد بن بلة، وتحت سلطته المباشرة مسؤولان :
  - ✓ مسؤول المقاطعات الثلاث: عبد القادر بلحاج جيلالي.
  - ✓ مسؤول المصالح العامة: أمُحَّد يوسفي.

ويقوم المسؤول الأول بالتنسيق بين قيادة المقاطعات وهم:

- ✓ قائد مقاطعة قسنطينة: مُحَّد بوضياف.
- ✓ قائد مقاطعة الجزائر: جيلالي رجيمي.
- ✓ قائد مقاطعة وهران: عبد الرحمان بن سعيد.

(1)- مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 80.

(2)- نفسه، ص 81.

ويقوم المسؤول الثاني بالإشراف على رؤساء المصالح وهم[1]:

- ✓ رئيس مصلحة الاتصالات.
- ✓ رئيس مصلحة الهندسة: مُحَمَّد أعراب.
- ✓ رئيس شبكة التواطؤ: عمر بن محجوب.

أما الهيكلة العامة للمنظمة فقد جاء على النحو الآتي:

- قيادة الأركان وتتكون من منسق رئيسي للأركان ومدرب عسكري مفتش.
- مسؤولون على مستوى العمالات(الولايات).
- الاتصال بالمكتب السياسي يتم من خلال شخص واحد هو حسين لحول.
- تقسيم العمالات إلى مناطق(عمالة الجزائر قسمت إلى خمسة مناطق، عمالة قسنطينة إلى أربع مناطق، وهران منطقة واحدة)[2].

وتم على مستوى قيادة أركان المنظمة إنشاء مصلحة عامة تظم عدة أقسام متخصصة فيمايلي[3]:

- قسم المتفجرات.
- قسم الإشارة.
- قسم التواطؤ.
- قسم الاتصالات.
- قسم الاستعلامات.

(1)- نفسه.

(2)- مُحَمَّد بلعباس، المرجع السابق، ص 87.

(3)- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 114.

كما تم إعداد نظام عسكري يتماشى والظروف التي تأسست فيها المنظمة الخاصة، وكان هذا التنظيم يخضع لنظام هرمي يتمثل في الوحدات الصغيرة كقاعدة صغيرة، فتم تشكيل المجموعة ونصف المجموعة والفصيلة[1].

أما عن شروط الانضمام للمنظمة الخاصة فتأتي في مقدمتها الطاعة التي هي قوام قوة الجيوش، وأن يراعى في التجنيد نوعية المناضلين، وحسن سيرتهم دون الاهتمام بالعدد، كما أن المجند المراد تجنيده يجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط هي: الإيمان، الأمانة، الشجاعة، النشاط، القدرة الجسمية، الاستقرار. أما فترة التجنيد فهي لم تحدد[2].

واتسمت القواعد التنظيمية للمنظمة الخاصة بالحزم والسرية التامين، حتى على الصعيد الداخلي للتنظيم، إذ لا تعرف أي وحدة ما تقوم به الأخرى، ولا يعرف العضو المجند إلا نصف المجموعة التي ينتمي إليها[3].

3- نشاطها:

ما إن حلت سنة 1948م حتى كانت المنظمة الخاصة على أتم الاستعداد للقيام بعمليات ثورية محددة في انتظار اندلاع الثورة المسلحة، ومن بين هذه العمليات نذكر:

- تصفية الميليشيا السوداء: التي يعود ظهورها إلى سنة1945م، وهذا بإنشاء فرنسا مجموعات كولنيالية تتألف من اللصوص والمنبوذين لإرهاب السكان واغتيال العناصر الوطنية، فكان رد المنظمة الخاصة برصد عناصر هذه المليشيات وتصفيتها[4].
- الهجوم على بريد وهران يوم 07 أفريل 1949م[1]: وقد تمت هذه العملية في سرية تامة وبإحكام، فبعد حصول الجماعة الفدائية على سيارة "سيتروان 11" التابعة للفرنسي الدكتور موت توجهت على متنها

(1)- محمد لحسن زغيدي و معراج أجديدي، المرجع السابق، ص29.
(2)- قريري سليمان، المرجع السابق، ص 178.
(3)- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 115.
(4)- مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 213.

بحجة إرسال برقية من قبل أحد أفراد الفوج[2] وتسللت العناصر الأخرى واقتحمت المقر، واستطاعت الحصول على مبلغ 03ملاين و 170.000 فرنك[3].

لم تتمكن السلطات الفرنسية من اكتشاف الذين قاموا بعملية بريد وهران إلا سنة 1950م بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة ، فقد وجهت أصابع الاتهام آنذاك للص الفرنسي بيار المجنون[4].

عرفت المنظمة الخاصة تغيرا على مستوى قيادتها منذ منتصف 1949م، بعزل حسين آيت أحمد الذي اتهم بالابتعاد عن خط المنظمة ودعمه لعناصر بربرية يقودها ضد الحركة وضد الوحدة الوطنية، والتي رفضت اعتبار الجزائر عربية إسلامية، وإنما اعتبار الجزائر جزائرية، وسميت هذه الجماعة بالعشيرة البربرية، ورغم نكران هذه التهم من طرف حسين آيت أحمد إلا أنه تم استبداله بين بلة أحمد على رأس قيادة أركان المنظمة الخاصة[5].

- عملية تمثال كاشيرو: جاءت هذه العملية كرد فعل على قيام السلطات الاستعمارية بتشييد تمثال للأمير عبد القادر في قرية كاشيرو بضواحي معسكر[6] باعتباره رمزا للأخوة الفرنسية الإسلامية، وكتب على قاعدة التمثال مقولة نسبت للأمير مفادها " لو يصغي إلي المسلمون والمسيحيون فإني سأضع حدا للخلافات القائمة بينهم ويصبحون إخوة في الداخل والخارج" وقد اعتبرت قيادة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التمثال مساسا بسمعة الأمير رمز الوطنية الجزائرية وإهانة لمشاعر الشعب الجزائري وقررت تدميره، وكلفت بذلك المنظمة الخاصة، هذه الأخير التي كلفت كل من يوسفي وماروك و أعراب

(1)- تختلف المصادر حول تاريخ العملية فهناك من يذكر تاريخ 04 و 05 أفريل 1949م . أنظر: جلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، ص 56.

(2)- ضمت العملية العناصر التالية، حسين آيت أحمد و أحمد بن بلة و بوشايب و سويداني بوجمعة و حداد عمار و لرغاوي رابح ومحمد خيضر وهو بوتليليس وابن زرقة . أنظر : قريري سليمان، المرجع السابق، ص 192.

(3)- محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)**، تقديم وتعريب: محمد الشريف بن داي حسين، الطبعة الثانية، منشورات تالة، الجزائر، 2010م، ص 126.

(4)- جلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، 57.

(5)- نفسه، ص 58.

(6)- تم تدشين التمثال في 15 أكتوبر 1949م . أنظر: إبراهيم لونيسي، **المنظمة الخاصة L'os أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954م**، مجلة المصادر، العدد السادس، المركز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2002م، ص 27.

بالعملية، بيد أنها فشلت[1] وهذا لفساد المادة الكيميائية المخبأة التي تسرب إليها الماء، وكذلك نظرا للعطب الذي أصاب الفتيل وحبل اللغم[2] ورغم فشل العملية إلا أن معالجة الصحافة لها بشيء من الإثارة والتضخيم جعلها تحقق أهدافها النفسية والدعائية[3].

لقد استطاعت المنظمة الخاصة تكوين جهاز عسكري، ونظرا لطابعها الثوري فقد لقيت إقبالا من قبل الشباب الجزائري الراغب في خوض معركة التحرير، ففي غضون ثلاث سنوات استطاعت أن تعد جيلا من المحاربين والمقاتلين المتدربين على مختلف الأسلحة والمتفجرات وحرب الكمائن.

4- اكتشافها:

عمرت المنظمة الخاصة منذ نشأتها بعد المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية حتى اكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية بداية من مارس 1950م، قرابة ثلاث سنوات، وهذا رغم طابع المنظمة السري واقتصار علاقتها بالمكتب السياسي للحركة، إذ كان الاتصال بينهما عن طريق شخصين حسين آيت أحمد ومُحَّد خيضر من جهة قيادة الحركة ورئيس المنظمة الخاصة من جهة أخرى، أما السلطات الاستعمارية فقد تابعت تحركات وتنقلات الوطنيين الجزائريين، ووصفتهم في تقاريرها بالعناصر الخطيرة على الأمن العام والواجب مراقبتها، لكن دون معرفة انتمائهم إلى التنظيم الهيكلي للمنظمة الخاصة وطابعها الشبه عسكري[4] والسؤال المطروح هو متى بدأ الاستعمار الفرنسي يعرف وجود هذه المنظمة، وهل يمكن اعتبار حادثة تبسة السبب الحقيقي الذي أدى إلى اكتشافها؟

وفيما يخص قضية اكتشاف المنظمة الخاصة تظهر لنا عدة أراء هي:

(1)- مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 215.

(2)- جلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، 59.

(3) – مصطفى سعداوي، نفسه.

(4)- جلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، 61.

أولا: والتي ذكرها المجاهد لخضر بورقعة في كتابه شاهد على اغتيال الثورة، حيث يذكر في هذا الصدد أنه وبعد القبض على بلحاج جيلالي المدعو كوبيس1948م (وهو العارف بخبايا و أسرار المنظمة الخاصة)، اعترف هذا الأخير للشرطة الفرنسية بجميع أسرارها[1].

ثانيا: وهو الذي ذكره أحمد محساس بعد اعتقال بعض مناضلي المنظمة الخاصة في بجاية سنة 1948م، لكنهم أوهموا الشرطة الفرنسية بأنهم جماعة مستقلة تنشط في إطار التضامن مع الشعب الفلسطيني، كما أن التحاق بعض إطارات الحزب بالمنظمة الخاصة بالعمل السري أثار اشتباه مصالح المخابرات العامة فأصبح من المستحيل وضع حد لهذه الوضعية الخطيرة[2].

ثالثا: والذي يرى أصحابه أن السلطات الاستعمارية كانت على دراية بنشاط المنظمة الخاصة منذ تاريخ 15 ماي 1948م، حين تم اعتقال ثلاثة طلبة من بينهم مُحَّد يزيد، الذي ضبط وهو يحمل وثائق عن الجيش الوطني السري، وكان هذا الاكتشاف هو بداية معرفة الإدارة الاستعمارية بوجود تنظيم عسكري يريد الإطاحة بها في الجزائر عن طريق ثورة[3].

رابعا: وتتمثل فيما رواه أحمد بن بلة بشأن الزر الذي سقط من الحقيبة التي تم بواسطتها حمل النقود من بريد وهران أثناء عملية الهجوم عليه في أفريل 1949م، ومن خلالها استطاعت السلطات الاستعمارية التفطن لوجود تنظيم سري، ومن هنا بدأت السلطات الاستعمارية عن طريق مخابراتها العامة في تتبع مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية[4] .

(1)- لخضر بورقعة، **مذكرات سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة**، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر، 2000م، ص86.
(2)- أحمد محساس، المصدر السابق، ص 331.
(3)- جلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، 62.
(4)- مومن العمري، المرجع السابق، ص 128.

خامسا: الذي يذكر أن قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هي التي عملت على عرقلة نشاط المنظمة الخاصة، مما أدى إلى تفكيكها سنة 1950م[1].

سادسا: حادثة تبسة في 18 مارس 1950م حين تقرر تأديب عبد القادر خياري المدعو رحيم، هذا الأخير الذي كان مستاء من قرار فصله عن صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في تبسة، فأخذ يقدح في الحزب ويهدد بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته[2] فقرر الحزب تأديبه وأرسلوا لذلك مجموعة متكونة من ديدوش مراد ومصطفى بن عودة وعبد الباقي بكوش وحسين بن زعيم وإبراهيم عجامي، واستدرج هؤلاء رحيم إلى خارج تبسة، إلا أنه استطاع الهروب والعودة للمدينة ليتجه إلى محافظة الشرطة وتقديم كل ما لديه من معلومات[3] للتوالى الاعتقالات في صفوف المنظمة الخاصة، فحسب تقرير المفتش العام لشرطة عمالة قسنطينة فإن عدد الموقوفين منهم الفوج الذي تولى مهمة التأديب اعترف بالأفعال المنسوبة إليهم[4].

كانت النتيجة المترتبة عن اكتشاف المنظمة الخاصة سيئة جدا لأن أثرها لم يقتصر فقط على عناصرها، بل شمل كذلك حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وسلط قمع شديد على المناضلين الموقوفين الذين بلغ عددهم 400عضو من المنظمة من بينهم قيادات بارزة فيها[5] وصدر حوالي 200حكم تصل إلى 10سنوات سجنا والمنع من الإقامة والحرمان من الحقوق المدنية، وغرامات مالية بملايين الفرنكات[6].

تخلى الحزب عن المنظمة الخاصة خوفا من إلصاق التهمة به، لذلك لم يتخذ في هذه الأزمة أي قرار بشأنها[7] .

(1)- جلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، 63.
(2)- أحمد محساس، المصدر السابق، ص 332.
(3)- محمد الطيب العلوي، المصدر السابق، ص 294.
(4)- جلالي بلوفة عبد القادر، المرجع السابق، 66.
(5)- قريري سليمان، المرجع السابق، ص 199.
(6)- أحمد محساس، المصدر السابق، ص 333.
(7)- محمد لحسن زغيدي و معراج أجديدي، المرجع السابق، ص49.

اجتمعت اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار للحريات الديمقراطية وقررت ضرورة التصدي للإدارة الاستعمارية بشن حملة دعائية وإعلامية إزاء ما تقوم به من قمع وتنكيل بالمناضلين، كما قررت حل المنظمة الخاصة انطلاقا من أن مسألة الاحتفاظ بجيش مدرب ومنظم مدة طويلة ليست بالفكرة الصائبة[1].

خاتمة:

إن مرحلة المنظمة الخاصة مثلت الحد الفاصل بين الفكرة السياسية والفكرة الثورية، فقد عملت على أن ترسي قواعد العمل المسلح بالرغم من الأزمات و التطاحن بين أطراف الصراع، فهي بهذا تمثل النواة الرئيسية للقيادة الثورية المتمثلة في جبهة و جيش التحرير الوطنيين ،كما عملت على تهيئة أرضية متينة من أجل انطلاقة قوية لثورة الفاتح من نوفمبر1954م، كما أن اكتشافها أدى إلى تفجير بيت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الذي سوف نتطرق إليه في المحور التالي.

(1)- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 122.

المحور السادس: أزمة حركة انتصار للحريات الديمقراطية:

مقدمة:

1–أزمة الأمين دباغين1949م:

2– الأزمة البربرية 1949م:

3–مؤتمر أفريل 1953م:

4–مؤتمر هورنو 1954م:

خاتمة

المحور السادس: أزمة حركة انتصار للحريات الديمقراطية:

مقدمة:

إن لسنة 1953م قيمة خاصة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إذ خلالها وقعت الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتي أدت إلى انشقاقات واصطدامات داخل صفوفها، كان لها تأثير على وقع المناضلين وظهرت هذه الاختلافات على مستوى الهياكل القاعدية للحركة من جهة، ومن جهة أخرى ولدت هذه الأزمة همة الاستعداد والتحضير الفعلي للثورة التحريرية وذلك بفعل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، فماهي تداعيات هذه الأزمة داخل صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية؟

1- أزمة الأمين دباغين1949م:

ترجع أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية لمشاركة مصالي الحاج في انتخابات 1946م بالرغم من معارضة أعضاء الحركة للانتخابات، وقد بدأ الشقاق مبكرا يدب بين عناصرها لأسباب تتعلق من حيث المبدأ والمنهج السياسي المتبع، فالعناصر الشابة سئمت العمل السياسي القانوني، وتريد البحث عن أسلوب أكثر جدية وحزما، غير أن تمسك الزعيم مصالي الحاج بالخط القانوني للعمل السياسي لم يلب طموحها[1].

ويؤكد المؤرخون على أن بداية الأزمة تعود إلى الأشهر الأولى من تأسيس الحركة، حيث ظهر للحركة جناحان الأول بقيادة الأمين دباغين والثاني بقيادة مصالي الحاج، ومنذ 1947م كلف الأمين دباغين بمهمة جمع المال والسلاح من بعض الدول العربية، إلا أن نشاطه هذا جمد، هذا ما دفعه في إحدى دورات اللجنة المركزية للحزب إلى طرح سؤال في غاية من الأهمية والخطورة على أعضائها " هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية وإذا كان الحزب يعمل للتوعية فإن نتائج الانتخابات تبين انه قد حقق هدفه، إذ أصبح الشعب كله وطنيا، وما علينا إلا أن نهنئ أنفسنا ويودع كل منا صاحبه، أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة للعمل الجدي وهو الثورة فإن الطريق

(1)- مسعود عثماني، **الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012م، ص 65.

الذي نسلكه الآن لا يقودنا إلى الهدف المنشود، وإذا كنا حريصين على الثورة فيجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل وفي المسؤولين على حد سواء لنفسح المجال لرجال تربوا وتدربوا على العمل الثوري فأصبحوا بذلك أكثر استعداد لقيادة المرحلة الجديدة من مسؤولين مثلنا درجوا على العمل السياسي وسكنوا إليه"[1] لم يتوقف الأمين دباغين عند هذا الحد بل صعد من حدتها عندما اتهم تيار الشرعية بأنه يقوم باستغلال المنظمة الخاصة لخدمة أهدافه ومصالحه بدلا من خدمة الهدف الأساسي الذي شكلت من أجله وهو الإعداد للثورة، هذا ما أدى بالأمين دباغين إلى تقديم استقالته من الحزب، غير أن قيادة الحزب قدمت هذه الاستقالة في شكل مغاير للحقيقة فذكرت بأنها هي التي قامت بطرده من الحزب بحجة عدم القيام بالوظائف الموكلة إليه[2] وهكذا تم إقصاء الأمين دباغين من صفوف الحركة في 02ديسمبر 1949م[3] وتم تكوين أمانة جديدة للحزب وعين عليها الحسين لحول، وأعطيت له كل السلطات ليقود مصير الحزب[4]. ويذكر إبراهيم لونيسي أن قيادة الحركة لم تحاول إيجاد حل جذري لهذه الأزمة، بل قامت بالمزج بينها وبين الأزمة البربرية 1949م، وهذا بتصفية أنصار الأمين دباغين داخل صفوف الحزب[5]

لقد أحدث انسحاب الأمين دباغين من صفوف الحركة هزة في صفوف المناضلين، خاصة الشباب الثوري الذي كان يرى فيه الأمل والمخرج الأساسي للعمل الثوري.

(1)- إبراهيم لونيسي، **أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها**، مجلة المصادر، العدد02، المركز الوطني للدراسات وللبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999م، ص 133.

(2)- نفسه، ص 134.

(3)- بن يامين سطورا، المرجع السابق، ص 210.

(4)- يحي بوعزيز، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946م–1962م**، دار هومه، الجزائر، 2001م، ص12.

(5)- إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 135.

2- الأزمة البربرية 1949م:

عانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1949م أزمة داخلية كادت تعصف بوحدته العضوية بل بوحدة صفوفه على مستوى الوطن برمته[1] ويعود ظهور هذه الأزمة إلى سنة 1946م عندما اتهم مصالي الحاج بمماطلته للقيام بالعمل العسكري، ثم بدأ بعد ذلك التشكيك في عروبة الجزائر، ويحدد بن خدة أسباب هذه الأزمة فيمايلي:

- تأثير الحزب الشيوعي ونظرياته الخاصة بالأمة الجزائرية.
- تأثر هذه العناصر بالأفكار الماركسية وبالدستور السوفياتي الذي يعترف بالحقوق والقوميات.
- التأثير الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في منطقة القبائل بفعل التبشير وبفعل قوة هجرة سكان هذه المنطقة إلى فرنسا.
- انتشار الفكرة بشكل خاص في أولئك الذين تكونوا فقط باللغة الفرنسية ولم يكن لهم أي احتكاك باللغة العربية والإسلام في الزوايا وغيرها عندما كانوا صغارا.
- النكبة التي منيت بها فلسطين وخيانة العرب لها[2].

أما عمار بوحوش فيذكر أن جذور الأزمة تعود إلى سنة 1945م عندما طالب واعلي بناي بإنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية، لكن اللجنة المركزية رفضت هذا الطلب، وفي شهر نوفمبر 1948م نجح رشيد يحي في عضوية اللجنة في فيدرالية الحزب بفرنسا، وبذلك شرع اليساريون في العمل من أجل إنشاء حركة شعبية للبربرية ، كما عارض رشيد علي يحي فكرة جمع التبرعات للفلسطينيين، وقد كلفته هذه المعارضة أن تم حل الفيدرالية وعزله من رئاسة تحرير جريدة النجم الجزائري، كما تم عزل قادة الحركة البربرية وإبعادهم عن اللجنة المركزية

(1)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 236.
(2)- نفسه، ص 204.

للحزب، ولم يسلم من هذا العزل إلا حسين آيت أحمد الذي دافع عن بقائه مصالي الحاج في اللجنة المركزية للحزب، لكن تم إبعاده من المنظمة الخاصة وحل محله أحمد بن بلة[1].

ومهما قيل بشأن هذه القضية التي أثارت الكثير من المتاعب للمناضلين داخل الحركة، وكادت أن تهدد قواعدها وأجهزتها، باعتبارها قضية تشكك في الهوية الوطنية وتمس الأشخاص مباشرة في الحركة التي اصبح لها رصيدا وطنيا وشعبيا كتيار ثوري استقلالي، فان الأكيد أن الإدارة الاستعمارية لها يد في ظهورها ومحاولة نشرها، وذلك في اطار السياسة الاستعمارية العالمية المعروفة " فرق تسد"، حتى تتمكن من بسط نفوذها على البلاد والتحكم بسهولة في مصير الشعوب، ولم تشد فرنسا الاستعمارية في هذه القاعدة في محاولتها تطبيق هذا المبدأ للتفريق بين العرب والبربر ونشر بذور التفرقة والفتنة والخلاف، وهي احدى وسائلها للبقاء متربعة على عرش الحكم الاستعماري في الجزائر[2].كما تضاف إلى هاتين الأزمتين أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة التي عصفت بأهم الكوادر الشابة في الحزب[3].

3- مؤتمر أفريل 1953م:

لقد وصل الحزب سنة 1953م إلى حد الثمالة بسبب الأزمات الكثيرة التي توالت عليه، مما جعل قواعد الحزب تطالب بضرورة عقد مؤتمر تصفي فيه كل المشاكل والأمور العالقة التي يتخبط فيها الحزب الذي كان مستعدا للانفجار في أية لحظة.

جرت أشغال المؤتمر بين 04 و05و06 من أفريل 1953م بالجزائر العاصمة، ويعتبر المؤتمر الثاني للحركة، كما أنه يعد المؤتمر الأخير على مستوى الإجماع داخلها، وآخر محطة التقى فيها الإخوة الأعداء، لأنه يمثل بداية الخلاف العلني والصراع الدامي بين الفريقين المتموقعين داخل الحركة، ومن هنا جاءت أهمية وخطورة هذا المؤتمر

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 318.

(2)- مومن العمري، المرجع السابق، ص 211.

(3)- تم التطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل في محاضرة المنظمة الخاصة.

بالإضافة إلى القرارات الحاسمة التي صدرت عنه سواء على المستوى التنظيمي والهيكلي للحركة، أو على مستوى تحديد المسؤوليات وصلاحيات رئيسها مصالي الحاج[1].

لقد تضمنت اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر نقد موضوعيا لوضعية الحركة وحالتها الراهنة والتناقضات الموجودة بداخلها وانعدام التنظيم، مع الإشارة إلى كثير من النقائص الواجب معالجتها والقضاء عليها، ونستنتج أن المؤتمرين كانوا يهدفون بالخروج بالحركة من تلك الدائرة المغلقة التي كانت تدور فيها وجعلها حركة طلائعية قوية تضطلع بمهامها التي نذرت نفسها لها[2].

يمكن القول أن الشيء الإيجابي الذي صادق عليه المؤتمر هو ضرورة التسيير الجماعي للحزب، ولك بالتخلص من القيادة الفردية التي كرسها مصالي الحاج داخل الحزب، وأمام هذا القرار فقد تأكد رسميا أن بعض العناصر القيادية داخل الحزب كانت فعلا تسعى إلى سحب البساط من تحت قدميه إذ أنه كان يشعر بذلك منذ أن استحدث منصب الأمين العام للحزب بهدف ملء الفراغ الذي يخلفه الغياب المستمر للرئيس، وعندما أدرك مصالي الحاج هذا قرر سحب الثقة من الأمين العام، هذا القرار لم يوافق عليه سوى مولاي مرباح وأحمد مزغنة من أصل 30عضوا وهنا انشق الحزب إلى شطرين واندلع الصراع حول القيادة[3] وقد اجتمعت اللجنة المركزية للحزب يوم 04جانفي 1954م وخرجت بعدة قرارات أهمها :

- التمسك بموقفها الرافض لطلب مصالي الحاج بمنحه سلطات مطلقة .
- رفضها قراره القاضي بسحب الثقة من الأمين العام الجديد للحركة.
- رفضها لقراره القاضي بسحب الثقة من أعضاء القيادة الجديدة.

(1)- إبراهيم لونيسي، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني**، دار هومه، الجزائر، 2007م، ص 31.
(2)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 320.
(3)- نفسه.

- دعوة مصالي الحاج إلى عقد مؤتمر استثنائي لطرح الخلاف والفصل فيه[1].

هكذا بدأت حرب عنيفة وقاسية بين الفريقين على مرأى ومسمع من جميع مناضلي وأحزاب وإدارة استعمارية ، الكل كان يتفرج على ما يجري وينتظر إلى ما يؤول إليه هذا الصرع الذي كان يجهل نتائجه حتى المتسببين فيه لاعتقاد كل منهما أن النجاح سيكون حليفه.

4- مؤتمر هورنو 1954م:

عقد الميصاليون مؤتمرهم بهورنو ببلجيكا أيام 14 و15 و16 أفريل 1954م، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو الانتصار على الحسين الحول والمركزيين الذين منعوا من دخول الاجتماع، وقد جاء هذا المؤتمر كرد فعل على الندوة التي عقدتها اللجنة المركزية للحزب في 10جويلية 1954م[2] وقد خرجت بالقرارات التالية:

- تشكيل لجنة تختص بتحضير المؤتمر يجمع ممثلي كل المناضلين في الجزائر وأوروبا وذلك قبل ثلاثة شهور .
- إرسال وفد للتفاهم مع مصالي الحاج لتحقيق ثلاثة أهداف وهي :

✓ إقناع مصالي بعدم جمع مؤتمره ،الذي لا ينتج عنه إلا التفرقة.

✓ العمل بشتى الوسائل للحفاظ على وحدة الحركة .

✓ الاتصال بمختلف المناضلين وإقناعهم بعدم استعمال العنف الذي بدت بوادره حفاظا على وحدتهم وإخوتهم على الأقل في القاعدة التي هي الأساس[3].

لقد حضره أنصار مصالي، و الذي كان إعلانا رسميا على الانقسام الذي أصبح واقعا، فقد نددوا

(1)- نفسه.

(2)- رابح بلعيد، **الحركة الوطنية الجزائرية 1954م–1954م دراسة ووثائق غير منشورة**، دار بهاء الدين، الجزائر 2015م، ص 199.

(3)- ابن العقون عبد الرحمان بن براهيم، المصدر السابق، ص411.

بأعضاء اللجنة المركزية و الانحرافات السياسية و الأخطاء الخطيرة التي وقعوا فيها، كما عبر المؤتمر عن كامل ثقته في رئيسه وقدرته على حل مشاكل الحزب، و لذلك انتخب رئيسا مدى الحياة، و أعلن عن فصل مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية من بينهم لحول حسين، و عبد الرحمان كيوان، و مُحَمَّد يزيد، و ذلك بسبب عدم الطاعة و سوء استعمال الأموال و رفض إعادة ممتلكات الحزب[1].

كان آخر القرارات التي اتخذها المؤتمر هي:

- حل اللجنة المركزية.

- فصل المسؤولين المتسببين في الانحراف السياسي والمتعاونين مع الاستعمار الجديد.

- إعادة أموال وممتلكات الحزب التي هي في حوزة الإدارة السابقة .

- إسناد رئاسة الحزب مدى الحياة للحاج مصالي وكذا منحه الثقة التامة وتسليمه السلطات المطلقة لإعادة تنظيم الحزب .

كانت هذه القرارات بمثابة انفجار قنبلة ، بحيث نسفت جميع المجهودات والمحاولات الرامية إلى التوصل إلى وفاق بين الطرفين هذا من جهة ومن جهة أخرى دمرت كل الجسور التي من شانها إيصال كل فريق إلى الأخر وبالتالي تبخرت أحلام وآمال المركزيين خاصة في التوصل إلى وفاق مع الرئيس الذي كان قاسيا في إصداره لهذه القرارات التي أبعدت مناضلين لهم وزنهم وتجربتهم وأعطوا للحركة الكثير من الجهد وحياتهم للعمل السياسي داخل صفوف الحزب[2].

وبعد شهر من إبعاد المركزين عن المؤتمر حضروا انفسهم للهجوم المضاد وعقدوا مؤتمرا استثنائيا في العاصمة من 13 إلى 16 أوت 1954 اسفر عن مايلي :

- رفض تهمة الانحراف التي أصدرها مصالي ضدهم .

(1)- قريري سليمان، المرجع السابق، ص 256.

(2)- أحمد محساس، المصدر السابق، ص 362.

- تأكيد الخط السياسي الذي أقره المؤتمر الثاني 1953م.
- إعفاء مصالي ومزغنة و مولاي مرباح من جميع وظائفهم في الحزب .
- إدانة اجتماع التفرقة المنعقد في بلجيكا تحت عنوان المؤتمر[1].

وقد عرف الخلاف بين الفريقين بعد هذا المؤتمر مرحلة جديدة تمثلت في الاعتداءات الجسدية خاصة من قبل الميصاليين حيث لم يسلم قادة المركزيين من ذلك، ومنهم حسين لحول وعبد الرحمان كيوان وسيدي علي عبد الحميد ومنع أنصارهم من مناضلي الحركة من توزيع أول عدد صدر من صحيفة الأمة الجزائرية في 3 سبتمبر 1954 الذي تضمن مقالا حول جوهر الأزمة والخلاف بين اللجنة المركزية ورئيس الحركة وهذا بالإضافة إلى استعمال السلاح الناري بين مناضلي النزعتين وهذا ما أشار إليه تقرير الشرطة الاستعمارية بقولها " إنها عمليات ثأر بين عصابتين تتبادلان الطلقات النارية وتختفيان عند وصول الشرطة"[2].

تلك هي النهاية المؤلمة للحزب القديم العظيم الذي أعطى الحركة الوطنية الجزائرية قالبها وشكلها وأبقى على لهيب شعلتها قرابة ربع قرن من الزمان.

خاتمة:

إن مسؤولية الأزمة التي وقعت فيه حركة انصار الحريات الديمقراطية يتقاسمها كلا الطرفان المركزيين و الميصاليين، كما يتحمل مصالي الحاج المسؤولية الأكبر لما آلت إليه الحركة وعدم تصرفه بتحكم واحتواء الخلاف، و التخلص من عقدة الزعامة التي تحكمت فيه و لازمته طيلة فترة رئاسة الحزب، دون مراعاة منه للمستجدات و التغيرات التي فرضت نفسها بقوة، و ظروف غيابه وإبعاده عن ممارسة نشاطه السياسي. فمطالبته بالسلطة المطلقة و مدى الحياة جعلت المركزيين يتذمرون، فكيف لقائد يعيش حياته بين المنفى و الإقامة الجبرية و المعتقل يطالب بهذه الحقوق؟ في

(1)- نفسه.

(2)- رابح بلعيد، المرجع السابق، 208.

ظل ما يعانونه من مشاكل داخل الحركة، كما إن موقف المركزيين كان نابعا من الآلام التي عانوها في غياب رئيس الحزب من سجن و موت وتعذيب، و موقف رئيس الحزب ناتج عن خلفيات تأسيسه و نضاله من أجل تحقيق ما نادى به لسنوات وهو الاستقلال، ونابع من معاناته لسنوات من النفي و الإقامة الجبرية على الرغم من أن ما عاشه أهون على ما عاشه المناضلين بين أيدي السلطات الاستعمارية، كما أن هذه الأزمة أولدت همة للذين يرودون إيقاد شعلة الحرب ضد فرنسا الاستعمارية، فتم إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي سوف تكون خاتمة لمحورنا القادم.

المحور السابع: اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

مقدمة:

1–نشأتها وأهدافها:

2–اجتماع مجموعة :22

3–بداية التحضير للثورة:

خاتمة:

المحور السابع: اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

مقدمة:

أثرت أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كثيرا في صفوف المناضلين وفي مقدمتهم أصحاب الاتجاه الثوري الذين صدموا بها لما رأوا ما بنوه وشيدوه في صرح البناء الثوري منذ 1947م تعمل الأزمة على انهياره وتحريف مساره، فقرروا عدم الوقوف موقف المتفرج من هذه الأزمة والانشقاق، اللذين أخذا يمزقان الحزب، ويثلجان صدر المستعمر و أعوانه، كما أن هذا الصراع قد أدى إلى تشجيع العمل خارج الأطر الحزبية، التي أصبحت لا تسمح نظرا للجو الذي يسودها، وذلك كسبيل وحديد لإنقاذ العمل الثوري، لذلك كان لابد على انصار هذا الاتجاه القيام بعمل شيء ما يعمل على تحقيق الوحدة وتصحيح مسار الثورة للحزب، فظهرت اللجنة الثورية للوحدة العمل. فماهي ؟ وما هو العمل الذي تأسست من أجله؟ وهل استطاعت رأب الصدع بين الجناحين المتصارعين؟ وماهي أبرز نشاطاتها؟

1- نشأتها وأهدافها:

بعد عودة مُحَّد بوضياف من باريس في مطلع عام 1954م شرع في الاتصال بالإطارات والمناضلين وإفهامهم بحقائق الصراع، فاتصل بزملائه في المنظمة الخاصة، منهم مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط، وتطرقوا إلى الوضعية التي آل إليها الحزب، واتفقوا على إيجاد حل لوقف الشقاق بين الميصاليين والمركزيين، وأسفرت الاتصالات التي باشرها مع مناضلي الحزب على إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954م، وقد كانت مكونة من أربعة أعضاء هم : مُحَّد بوضياف مسؤول التنظيم بفيدرالية الحزب بفرنسا، مصطفى بن بولعيد عضو اللجنة المركزية بالحزب، بشير دخلي مسؤول التنظيم بالحزب، ورمضان بوشبوبة المراقب العام للتنظيم بالحزب[1] ويذكر يوسف بن خدة " ظهرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إثر الاجتماع التأسيسي

(1)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 138.

بإحدى أقدم مدارس الحزب، هي مدرسة الرشاد الكائنة بشارع عمار"[1] أما مُحَمَّد بوضياف فيقول عن هذه اللجنة " حين تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954م لم يكن الأمر يتعلق بأي حال من الأحوال بتأسيس اتجاه سياسي جديد، بل استحوذ على أذهاننا فكرة واحدة هي ضرورة بذل أقصى ما نستطيع للحفاظ على وحدة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتخليصه من البيروقراطية وحالة الضعف التي آل إليها، فلم يكن ثمة بد من دفعه للعمل المسلح، باعتبار أن تلك هي الوسيلة الوحيدة لدعوة القاعدة الحزبية للنظر في الواقع بعين واعية كنا نطالب فورا بانعقاد مؤتمر شامل تسوده حرية التعبير والديمقراطية... لم يكن في مقدورنا أن نحبط بمفردنا ديكتاتورية مصالي بل كان لزاما علينا أن نستعين ببعض المركزيين لأنهم هم الذين يتحكمون في الواقع في الأعضاء المداومين في المنظمة الخاصة" [2] أما أحمد محساس فيذكر " تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954م تلبية للحاجة الماسة إلى توجيه هذه الحركة الجديدة وتحويلها إلى قوة مستقلة عن الاتجاهين السياسيين المتصارعين ولمنع الانقسام وهدر الطاقات في الخصومات الحزبية بين الإدارتين، فلقد آن الأوان لتشكيل البديل الثوري"[3] ويذكر عيسى كشيدة أن الهدف من إنشاء هذه اللجنة هو "إعلان حركة كفيلة بتوحيد القاعدة النضالية لمنعها من الانسياق وراء أي من الطرفين بالشكل الذي يزيد الضغط لفرض مؤتمر وحدوي ينقذ الحزب من الانقسام"[4] أصدرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل صحيفة الوطني للدفاع عن موقفها اتجاه الصراع القائم بين الميصاليين والمركزيين، واستطاعت الصحيفة بأعدادها الستة أن توعي المناضلين بخطورة الوضع الذي يمر بها الحزب، ودعتهم إلى تحكيم كلمتهم، وأن لا يكونوا أتباعا لأحد التيارين المتصارعين [5] وكان من بين أعضائها حسين لحول و مصطفى بن بولعيد وبشير دخلي وسيد علي عبد الحميد وهم من أعضاء اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار

(1)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 335.

(2)- نفسه.

(3)- أحمد محساس، المصدر السابق، ص .375

(4)- عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة – شهادة–**، ترجمة موسى أشرور، مشورات الشهاب، الجزائر،2003م، ص 63.

(5)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 138.

للحريات الديمقراطية الأمر الذي جعل أنصار مصالي الحاج يتهمون هذه الصحيفة بالتحيز للجنة المركزية للحزب[1].

وحددت اللجنة الثورية للوحدة والعمل أهدافا تمثلت في :

- توحيد الحزب ودفعه بقوة إلى العمل الثوري الجاد.
- إصلاح الحزب ووحدة قيادته.
- التوضيح للقاعدة حقيقة الصراع ومطالبتها الوقوف على حياد.
- جعل اللجنة الثورية للوحدة والعمل نواة ثورية.
- عقد مؤتمر تحضره كل الأطراف بما فيها القاعدة وتكوين لجنة من أجل التحضير للثورة[2].

استطاعت هذه اللجنة حل الكثير من المشاكل التي عانى منها المناضلون، وهذا لاتساع نشاطها فهو لم ينحصر في الداخل بل تعداه خارج الوطن وأهم ما حققته تمثل في النقاط التالية:

- الاتصال بقواعد الحركة وإقناعها بضرورة التزام الحياد إزاء طرفي الصراع.
- استعمال بعض إمكانيات ووسائل اللجنة المركزية لخدمة أهدافها.
- الإعداد النفسي للمناضلين الذين بقوا على الحياد في انتظار اللحظة الحاسمة.
- إعداد الأرضية المساعدة لمباشرة العمل المسلح[3].

وبعدما فشلت كل المحاولات التي قام بها أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتوحيد الحزب، اقتنع مُحَمَّد بوضياف أن الصراع بين الميصاليين والمركزيين سيبقى مستمرا ولابد من الانتقال إلى الكفاح المسلح وصرف النظر نهائيا عن فكرة عقد مؤتمر وطني يشارك فيه كل إطارات الحزب.

(1)- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 336.

(2)- مُحَمَّد لحسن زغيدي و معراج أجديدي، المرجع السابق، ص 63.

(3)- بسام العسلي، **نهج الثورة الجزائرية الصراع السياسي**، دار النفائس، لبنان، 1986م، ص ص 177 178.

ويذكر أحمد محساس أن عناصر اللجنة اقتنعت بأنه لم يعد في وسع الحزب بعد الأزمة القيام بأي مبادرة لتحويل الطاقة الكامنة لدى المناضلين إلى قوة متأهبة لخوض المعارك، فكان لزاما على اللجنة أن تعتمد على نفسها لإحداث التغيير الضروري، سواء على صعيد الكفاح أو إعادة تنظيم الصفوف أو تعديل الاستراتيجية السياسية، بل إن فئة قليلة من المناضلين ذوي العزم تكفي للشروع في الكفاح المسلح كمرحلة أولى، والمهم أنت تكون تلك الفئة القليلة الجديدة نواة للقيادة الجديدة وأن تتمتع بالاستقلالية الكاملة للمبادرة في بداية الأمر كي تتمكن من وضع حد للتناحر بين القادة وتقف جنوح بعضهم نحو خيار الاعتدال والتيار الإصلاحي[1].

زاد أيضا في قناعة أعضاء اللجنة الثورية بضرورة السير نحو الثورة المسلحة هو مأأفرزته الأحداث على الساحة الوطنية بعد المجهودات التي قاموا بها قصد إيقاف عملية الخلاف، فقد لاحظوا بكل أسف:

- فشل كل المحاولات التوفيقية التي قاموا بها و التي لم تجد آذانا صاغية لدى الطرفين المتنازعين.
- رغبة الميصاليين في استغلال تفوقهم للهيمنة و السيطرة على الحركة و أجهزتها و ظهر ذلك جليا في انعقاد مؤتمرهم الانفصالي الأخير.
- الموقف المتمرد للمركزيين و الذي أدى إلى انسحاب ممثليهم عن اللجنة الثورية.

2- اجتماع مجموعة 22:

بعد فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في التوفيق بين الفريقين المتنازعين وبعد الطلاق الذي حصل مع المركزيين من خلال انسحاب ممثليهم من اللجنة الثورية وجد أعضاءها أنفسهم أحرار من أي التزام اتجاه الطرفين وهكذا ما أكدته اللجنة الثورية في انفصالها عن الطرفين المتنازعين والقيام بأقل خطوة نحو العمل المسلح، وذلك بدعوة قدماء المنظمة الخاصة إلى اجتماع خاص لدراسة الوضع السائد وما يجب اتخاذه[2].

(1)- أحمد محساس، المصدر السابق، ص 379.

(2)- العمري مومن، المرجع السابق، ص 277.

ولقد اختلف المؤرخون والباحثون حول تسمية الـ22 فمنهم من أطلق تسمية مجموعة الـ22 ومنهم من سماها مجموعة الـ 21 باعتبار أن صاحب المنزل إلياس دريش ضمن المجموعة المعنية بالاجتماع كما يذكر ذلك المناضل "عمار بن عودة" الذي يؤكد بشدة تسميتها مجموعة الـ 21 كما اختلفوا في تاريخ انعقاد هذا الاجتماع، فمنهم من يذهب إلى ذكر تاريخ 23جوان 1954م، والبعض إلى 25جوان 1954م[1] وقد انعقد هذا الاجتماع في مدينة الجزائر بحي كلو صلامبي المدنية حاليا ، حيث قام السادة بن بولعيد وبن مهيدي وبوضياف بالتحضير للاجتماع في كل ما يجب ويضمن أمنه وسره، وذلك باختيار المقر(منزل إلياس دريش)، كذلك بالنسبة للوصول يجب أن يكون متفاوتا زمنيا بين القادمين حتى لا يجلب الانتباه، والمشاركين في الاجتماع كلهم قدماء المنظمة الخاصة، يمثلون جميع أنحاء الوطن موزعين على الشكل التالي:

- ناحية الجزائر العاصمة: بوعجاج زوبير وبلوزداد عثمان ومرزوقي مُحَّد وإلياس دريش.
- ناحية البليدة: سويداني بوجمعة وبوشعيب بلحاج.
- ناحية وهران : بوصوف عبد الحفيظ ورمضان بن عبد المالك والعربي بن مهيدي.
- ناحية قسنطينة: مشاطي وحباشي عبد السلام ورشيد ملاح والسعيد.
- سوق أهراس: باجي مختار.
- منطقة الصحراء: عبد القادر العمودي.
- شمال قسنطينة: زيغود يوسف وبن طوبال وبن عودة[2].
- ورابح بيطاط الذي أقام في الأوراس من 1950م إلى 1952م[3].

(1)- نفسه، ص 280.

(2)- مُحَّد لحسن زغيدي و معراج أجديدي، المرجع السابق، ص 66.

(3)- عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص70.

ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، أما مُحَّد بوضياف وديدوش مراد فتكفلا بتقديم التقارير التي أعدها الأعضاء عن مناطقهم وناقش الحاضرون النقاط التالية:

- تقديم عرض عن الإنجازات التي قام بها أعضاء المنظمة الخاصة السابقون من سنة 1950م إلى غاية 1954م.
- تقديم عرض عن تطور الحزب وتحديد أسباب الأزمة التي أدت إلى الانقسام بين القيادة التي أصبحت تحبذ النضال السياسي من خلال الانتخابات المحلية والقاعدة التي تفضل العمل العسكري المسلح.
- المطالبة باتخاذ قرارات تتلاءم والوضع السياسي في الجزائر والأوضاع في المدن المجاورة .
- نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة منذ تأسيسها إلى حين حلها.
- موقف اللجنة الثورية من تلك الأزمة.
- تأثيرات القمع والتنديد بالموقف المتخاذل لقيادة الحركة.
- أزمة الحركة وأسباب انقسامها، من أجل معرفة الصدام بين خط إعادة البناء للإدارة والشخصيات الثورية للقاعدة، والأزمة التي كانت نتيجتها مقاطعة الحزب وعدم صلاحياته[1].

وختم بوضياف تقريره قائلا " نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة ينبغي علينا أمام أزمة الحزب ووجود حرب تحرير في كل من تونس والمغرب، أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا" ورفعت الجلسة، وخصصت جلسة المساء لمناقشة التقرير، وقد برز موقفان :

- الأول : العناصر المطاردة من طرف السلطات الاستعماري وتطالب بضرورة الانتقال إلى العمل المسلح كوسيلة وحيدة لتجاوز الأزمة، ليس للحزب فحسب بل للحركة الثورية في مجملها.
- الثاني: لم يطعن في الثورة والعمل المسلح لكن رأى أن الوقت لم يحن بعد لتفجير الثورة التحريرية.

(1)- مُحَّد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص59.

وبعد أخذ ورد تدخل المجاهد سويداني بوجمعة والدموع في عينيه" هل نحن ثوريون أم لا؟ وماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إن كنا مخلصين مع أنفسنا[1]"

وقد انتهى اجتماع الـ 22 التاريخي بالمصادقة على لائحة تضمنت النقاط التالية:

- ✓ الحياد أو عدم الدخول في الصراع بين المركزيين و الميصاليين.
- ✓ العمل على توحيد جناحي الحزب.
- ✓ تدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاث: الثورة – الوحدة – العمل.
- ✓ تفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة.
- ✓ انتخاب مسؤول يتولى تكوين لجنة مصغرة [2].

واختتمت اللائحة بالجملة التالية:" إن الاثنين والعشرون يكلفون المسؤول الوطني الذي سينتخب لتكوين قيادة مهمتها تنفيذ قرارات هذه اللائحة"[3].

وقبل أن يفترق الحاضرون قاموا بانتخاب مسؤول كلفوه بتشكيل اللجنة التي ستتولى تطبيق التوصيات المصادق عليها في اجتماع الـ22 وتتكون اللجنة من نفس المناضلين الذين قاموا بتحضير اجتماع الـ 22 وقام الأعضاء الـ22 بانتخاب مُحَّد بوضياف بالاقتراع السري كمسؤول وطني حيث كلف بتشكيل أمانة تنفيذية تتولى قيادة الحركة الثورية وتطبيق القرارات التي اتخذتها المجموعة في اجتماع المدنية التاريخي.

وفي اليوم الثاني قام السيد مُحَّد بوضياف بتشكيل الأمانة التنفيذية من نفس المسؤولين الذي يرجع إليهم الفضل في تنظيم الاجتماع وهم: بوضياف رئيسا والأربعة: العربي بن مهيدي، بن بولعيد، ديدوش، رابح بيطاط[4].

(1)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 140.

(2)- ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954م–1962م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994م، ص 137.

(3)-ابن العقون عبد الرحمان بن براهيم، المصدر السابق للكتاب، ص 371.

(4)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 356.

3- بداية التحضير للثورة:

توالت الترتيبات والتحضيرات لإعلان الثورة بسرعة فائقة من طرف لجنة القادة الستة ويلاحظ أنه دار نقاش طويل بين الأعضاء حول تنظيم الثورة ووضع هياكلها، فقد عقد بحي القصبة بالجزائر العاصمة في منزل عيسى كشيدة (شارع بربروس) حيث درس الأعضاء الخمسة لمجموعة الـ 22 اللائحة المصادق عليها في اجتماع جوان 1954 ووضعوا قانونا داخليا للجنة وقرروا ما يلي:

- تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.
- استئناف التكوين العسكري اعتمادا كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.
- تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح ووضع المفرقعات اللازمة للثورة المسلحة.
- تأكيد مبدأ القيادة الجماعية تجنبا لمخاطر النزعة الفردية التي استطاعت أن تخرب حركة وطنية عريقة مثل حزب الشعب الجزائري.
- التأكيد على أن مبدأ الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد لتحرير البلاد.
- مواصلة الاتصال بجماعة جرجرة بهدف إدماجهم في الحركة الجديدة[1].

كما استطاعت اللجنة الخماسية من إقناع كريم بلقاسم وعمر أوعمران، وبذلك تم إدماج كريم بلقاسم في اللجنة لتصبح هذه اللجنة سداسية، كما اتصل مُحَمَّد بوضياف بالسيد أحمد بن بلة و أبلغه بما شرع فيه، وما ينتظرونه، وبعد الموافقة الفورية أوخذ بن بلة بالسير في هذ الطرح وأبلغ مُحَمَّد خيضر والحسين آيت أحمد، كما عمل على إقناع المصريين بهذا الأمر لإمداد يد العون، وبالفعل تمكن من ذلك[2].

(1)- نفسه، ص 357.

(2)- مُحَمَّد بلعباس، المرجع السابق، ص 109.

ومع مطلع شهر أكتوبر 1954م شرع مصطفى بن بولعيد في إخراج الأسلحة من المخابئ والمطامير وقام بتوزيعها، وفي 10 أكتوبر 1954م عقد قادة المناطق اجتماعا بمنزل مراد بوقشورة بحي رايس حميدو بوانت بيسكاد سابقا غرب العاصمة، لوضع آخر اللمسات لانطلاق الثورة التحريرية واتفق القادة على مايلي:

- تسمية المنظمة السياسية بجبهة التحرير الوطني.
- تسمية الجناح العسكري بجيش التحرير الوطني.
- إعطاء الأولوية للداخل على الخارج.
- العمل بمبدأ القيادة الجماعية.
- تقسيم البلاد إلى خمس مناطق وهي:
- مصطفى بن بولعيد: على المنطقة الأولى (أوراس النماشة) ويساعده كل من شيحاني بشير، وعباس لغرور
- ديدوش مراد: على المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) ويساعده كل من لخضر بن طوبال وعمار بن عودة.
- كريم بلقاسم: على المنطقة الثالثة (القبائل) ويساعده أعمر أوعمران.
- رابح بيطاط: على المنطقة الرابعة (الجزائر) ويساعده بوعجاج الزبير، سويداني بوجمعة وبوشعيب أحمد.
- العربي بن مهيدي: على المنطقة الخامسة (قطاع وهران) يساعده عبد الحفيظ بوصوف، بن عبد المالك رمضان، والحاج بن علا وتركت منطقة الصحراء فيما بعد[1].

كما التقى الأعضاء الستة مجددا في منزل بوقشورة يوم 25 أكتوبر1954م وتقرر في الاجتماع مايلي:

- تحضير البيان الذي سيذاع عندما تنطلق الثورة.
- تحديد تاريخ اندلا ع الثورة التحريرية المباركة ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م.

(1)- رابح عداله، المرجع السابق، ص 143.

- تكليف مُحَمَّد بوضياف بالتنسيق بين الداخل والخارج.

وفي أواخر أكتوبر 1954م افترق القادة الستة والتحق كل واحد منهم بمنطقته لتنظيم العمليات العسكرية، واتفقوا على الالتقاء شهر جانفي1955م بالقاهرة لمراجعة استراتيجية الثورة[1].

خاتمة:

نشأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل وريثة المنظمة الخاصة نتيجة ذلك الصراع الذي نشب حول الزعامة بين الميصاليين والمركزيين، حيث أسسها قدماء المنظمة الخاصة الذين فشلوا في توحيد الطرفين المتنازعين، وقد كانت تهدف إلى ضرورة تفجير الثورة ، وتميزت بنشاطاتها المختلفة حيث أصدرت ستة أعداد من جريدة الوطني الناطقة باسمها وتتناول موضوعات هامة خاصة بالكفاح المسلح، بالإضافة إلى اجتماع 22 أو بالأحرى القادة التاريخيين الذين وجدوا أنفسهم أمام خيارين وهما: التفجير أولا ثم بعد ذلك التنظيم، وإما التنظيم ووفرة الظروف أولا ثم بعد ذلك التفجير، لكن بعد نهاية الدراسة اتضح أن العناصر الثورية اختارت بالأغلبية الخيار الأول.

(1)- نفسه، ص 144.

الخلاصة:

من خلال عرضنا لمحاور الحركة الوطنية الجزائرية من 1919م إلى غاية 1954م، أي من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية الإعلان عن تفجير الثورة الجزائرية في الأول نوفمبر 1954م نستنتج أن الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى تطورا حاسما، حيث تبلورت توجهاتها خلال مرحلة العشرينيات وظهرت بشكل رسمي خلال الثلاثينيات، واستفادت من ظروف الحرب العالمية الثانية لترسي دعائم وركائز العمل الوطني المنظم، الذي تشكل في أحزاب وجمعيات ونوادي، لكن ما يجب الوقوف عنده هو الاختلاف الإيديولوجي في مطالب تلك التيارات فمنهم من كان موقفه واضحا وطالب بالاستقلال التام للجزائر، ومنهم ركز هدفه على الاندماج والسعي في الحصول على الجنسية الفرنسية، وهذا بغية الوصول إلى هدفه المنشود وهو المساواة التامة، ومنهم من حمل لواء إصلاح المجتمع وحمل على عاتقه مهمة الحفاظ الإسلام واللغة العربية وهو حال جمعية العلماء المسلمين، كما سعت هذه التيارات إلى توحيد صفوفها والمطالبة بالمزيد من الإصلاحات وهذا ما تجلى في بيان فيفري 1943م الذي حاول لم شمل أطياف الحركة الوطنية، لكن الإدارة الاستعمارية لم تأخذ ما جاء في هذا البيان بالجدية اللازمة وقابلت ذلك بمجازر 08 ماي 1945م

هذه الأخيرة التي كانت بمثابة نقطة تحول إيجابية في تاريخ الحركة الوطنية بصفة عامة وحزب الشعب بصفة خاصة، فهي شأنها شأن الأعمال العظيمة والتحولات العميقة في حياة الشعوب كانت مفاجئة في اندلاعها محدودة في مجالاها الجغرافي وبعدها الزمني لكن خطيرة في نتائجها بعيدة الأثر في التطورات التي ترتب عنها مما جعلها في ذاكرة التاريخ، مهدت لعهد جديد وبداية ملحمة خالدة في التاريخ الجزائري كان الفاتح من نوفمبر 1954م تتويجا لها، ولقد رأت فرنسا بعد أن استعرضت كل قواها في ارتكاب هذه المجازر أن تصدر قانون العفو العام والذي بموجبه تم السماح بعودة العمل السياسي، حيث انطلقت الحركة الوطنية معتمدة على أسس جديد، وافق عليها جميع زعماء الحركة الوطنية، بجعل هدفهم الاستقلال التام، ولتحقيق هذه الغاية كان لابد عليهم من مواجهة

الاستعمار الفرنسي بمختلف الوسائل والأساليب المتاحة، سواء بالعمل العلني والمشاركة في الانتخابات المزورة، أو العمل السري الذي قادته المنظمة الخاصة، التي مثلت الحد الفاصل بين الفكرة السياسية والفكرة الثورية، فعملت على أن ترسي قواعد العمل المسلح بالرغم من الأزمات و التطاحن بين أطراف الصراع، فهي بهذا تمثل النواة الرئيسية للقيادة الثورية المتمثلة في جبهة و جيش التحرير الوطنيين، كما عملت على تهيئة أرضية متينة من أجل انطلاقة قوية لثورة الفاتح من نوفمبر1954م، كما أن اكتشافها أدى إلى تفجير بيت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تقاسمها كلا الطرفان المركزيين و الميصاليين، كما يتحمل مصالي الحاج المسؤولية الأكبر لما آلت إليه الحركة وعدم تصرفه بتحكم واحتواء الخلاف، و التخلص من عقدة الزعامة التي تحكمت فيه و لازمته طيلة فترة رئاسة الحزب، دون مراعاة منه للمستجدات والتغيرات التي فرضت نفسها بقوة، و ظروف غيابه وإبعاده عن ممارسة نشاطه السياسي، فمطالبته بالسلطة المطلقة و مدى الحياة جعلت المركزيين يتذمرون، فكيف لقائد يعيش حياته بين المنفى و الإقامة الجبرية و المعتقل يطالب بهذه الحقوق؟ في ظل ما يعانونه من مشاكل داخل الحركة، كما إن موقف المركزيين كان نابعا من الآلام التي عانوها في غياب رئيس الحزب من سجن و موت وتعذيب، و موقف رئيس الحزب ناتج عن خلفيات تأسيسه و نضاله من أجل تحقيق ما نادى به لسنوات وهو الاستقلال، ونابع من معاناته لسنوات من النفي والإقامة الجبرية على الرغم من أن ما عاشه أهون على ما عاشه المناضلين بين أيدي السلطات الاستعمارية، كما أن هذه الأزمة أولدت همة للذين يرودون إيقاد شعلة الحرب ضد فرنسا الاستعمارية، فتم إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي أسسها قدماء المنظمة الخاصة الذين فشلوا في توحيد الطرفين المتنازعين، وقد كانت تهدف إلى ضرورة تفجير الثورة، وتميزت بنشاطاتها المختلفة حيث أصدرت ستة أعداد من جريدة الوطني الناطقة باسمها وتتناول موضوعات هامة خاصة بالكفاح المسلح، بالإضافة إلى اجتماع الـ22 أو بالأحرى القادة التاريخيين الذين وجدوا أنفسهم أمام خيارين وهما: التفجير أولا ثم بعد ذلك التنظيم، وإما

التنظيم ووفرة الظروف أولا ثم بعد ذلك التفجير، لكن بعد نهاية الدراسة اتضح أن العناصر الثورية اختارت بالأغلبية الخيار الأول، وهو تفجير الثورة المسلحة.

البيبليوغرافيا:

أولا: الكتب.

1- إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر1830م–1962م**، دار هومه، الجزائر، 2007م.

2- إدريس فاضلي، **حزب جبهة التحرير ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.

3- بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م**، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

4- بلحاج صالح، **الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910م 1939م**، بن مرابط للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

5- بلعباس مُحَمَّد، **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار المعاصرة، الجزائر، 2009م.

6- بلعيد رابح، **الحركة الوطنية الجزائرية 1954م–1954م دراسة ووثائق غير منشورة**، دار بهاء الدين، الجزائر 2015م.

7- بن الشيخ حكيم، **الأمير خالد و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1912م–1936م**، دار القلم و المعرفة ، الجزائر، 2013م.

8- بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

9- بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م معالمها الأساسية**، دار النعمان، الجزائر،2014م.

10- بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954م**، ترجمة مسعود حاج مسعود،ط02، دار الشاطبية الجزائر،2012م.

11- بن خليف عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال 1830م–1962م**، دار طليطلة، الجزائر، 2009م.

12- بن يوب رشيد، **دليل الجزائر السياسي**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999م.

13- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م.

14- بورقعة لخضر، **مذكرات سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة**، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر، 2000م.

15- بوصفصاف عبد الكريم، **الفكر العربي الحديث و المعاصر مُحَّد عبده و عبد الحميد بن باديس نموذجا**، الجزء الأول، دار مداد، الجزائر، 2009م.

16- بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، دار مداد، قسنطينة، الجزائر، 2009م.

17- بوعزيز يحي، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص1912م– 1948م الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية**، دار البصائر، الجزائر،2009م.

18- بوعزيز يحي، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912م – 1948م**، د د، الجزائر، 1991م.

19- بوعزيز يحي، **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946م–1962م**، دار هومه، الجزائر، 2001م.

20- بوعزيز يحي، **تاريخ الجزائر الملتقيات الوطنية والدولية**، الجزء الثالث، دار البصائر، الجزائر، 2006م.

21- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م–1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

22- تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع**، الجزائر، 1975م.

23- تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2001م.

24- توفيق المدني أحمد، **حياة كفاح " مذكرات"**، الجزء الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م.

25- حامد مطبقاني مازن صلاح، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و دورها في الوطنية الجزائرية 1349هـ –1358 هـ/ 1939م –1948 م**، دار عالم أفكار، الجزائر، 2011م.

26- الحواس الوناسة، **نادي الترقي و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية** ، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2012م.

27- الخطيب أحمد، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

28- الخطيب أحمد، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

29- دسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918م–1939م** ، منشأة المعارف، مصر، 2001م.

30- رخيلة عامر، **08 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.

31- الزبيري مُحَّد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الأول، اتحاد الكتاب العرب، سوريا،1999م.

32- زغيدي مُحَّد لحسن و أجديدي معراج، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947م–1954م**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2012م.

33- زغيدي مُحَّد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1956م – 1962م**، دار هومه، الجزائر، 2009م.

34- زيدان المحامي زبيحة، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة**، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

35- سطورا بن يامين، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898م – 1974م**، ترجمة الصادق عمار ومصطفى ماضي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 1998م.

36- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** الجزء الرابع، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، 1996م.

37- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

38- سعداوي مصطفى، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، متيجة للطباعة، الجزائر،2009م.

39- شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية 1954م– 1962م**، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

40- شريط الأمين، **التعبئة الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919م–1962م**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م.

41- صاري جيلالي و قداش محفوظ، **المقاومة السياسية 1900م–1954م الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

42- الطاهر علية عثمان، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشهار، الجزائر، 1996م.

43- عباس فرحات، **الشاب الجزائري الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم 1930م** ، ترجمة أحمد منو، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،2007م.

44- عباس فرحات، **رجل الجمهورية**، دار معرفة، الجزائر، 2001م.

45- عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914م– 1939م نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

46- عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية** ،الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2012م.

47- عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م.

48- عبد القادر جلالي بلوفة، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق إلى اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية1950م–1954م في عمالة وهران**، نوميديا للطباعة، الجزائر، 2013م.

49- عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

50- عبد الكامل جوبيه، **الحركة الوطنية الجزائرية و الجمهورية الفرنسية الرابعة 1946م 1954م**، دار الراية للكتاب، الجزائر، د ت.

51- عبد النور خيثر وآخرون، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830م–1954م**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007م.

52- عثماني مسعود، **الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى، الجزائر، 2012م.

53- عداله رابح، **تاريخ الجزائر من 1671م إلى 1962م تضحيات وانتصارات**، دار المجتهد، الجزائر، 2017م.

54- العسلي بسام، **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية سلسلة جهاد الجزائر**، دار النفائس، لبنان 1983م.

55- العسلي بسام، **نهج الثورة الجزائرية الصراع السياسي**، دار النفائس، لبنان، 1986م.

56- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954م–1962م**، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.

57- العلوي مُحَمَّد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م–1954م**، منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر،1992م.

58- فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م–1962م)**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003م.

59- قداش محفوظ و قنانش مُحَمَّد، **حزب الشعب الجزائري P.P.A 1937م–1939م وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري**، ترجمة أوذاينية خليل، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م،.

60- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939م–1951م**، ترجمة أمُحَمَّد بن البار، الجزء الأول، دار الأمة، الجزائر، 2011م.

61- قنان جمال، **دراسات في المقاومة و الاستعمار**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009 م.

62- قنانش مُحَمَّد، **آفاق المسيرة الوطنية وأحداث 08ماي 1945م**، مشورات دحلب، الجزائر 2009م.

63- كشيدة عيسى، **مهندسو الثورة – شهادة–**، ترجمة موسى أشرور، مشورات الشهاب، الجزائر،2003م.

64- لونيسي إبراهيم، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني**، دار هومه، الجزائر، 2007م.

65- محساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة الحاج مسعود ومحسن عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003م.

66- مناصرية يوسف، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين1919م–1939م** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

67- مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر، د ت.

68- الورتلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009م.

69- الوناس الحواس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

70- يحياوي الطاهر، **رجال صنعوا الأحداث فخلدهم التاريخ فرحات عباس أول رئيس حكومة للجزائر**، أطفالنا للنشر و التوزيع، الجزائر، د ت.

71- يوسفي مُحَمَّد، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)**، تقديم وتعريب: مُحَمَّد الشريف بن داي حسين، الطبعة الثانية، منشورات تالة، الجزائر، 2010م.

ثانيا: المقالات.

72- تركي رابح، **مجلة الشهاب للشيخ عبد الحميد بن باديس**، مجلة الذاكرة، العدد 5 أوت 1998م.

73- رشيد زبير، **انتفاضة ماي 1945م هل كانت من تدبير حزب الشعب الجزائري أم مؤامرة كولونيالية؟**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جانفي 2015م، جامعة الشلف، الجزائر،2015م.

74- الزبيري مُحَمَّد العربي، **الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية**، مجلة المصادر، العدد الثاني، الجزائر، 1999م.

75- عبد النور ناجي، **البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية**، مجلة التراث العربي، عدد 107، الجزائر، 2007م.

76- عيادة عبد اللطيف، **تقييم ابن باديس وابن نبي لإسهام الأمير خالد في الحركة الوطنية**، مجلة الذاكرة، العدد05، أوت 1993م.

77- قدادرة شايب، **تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية 1945م–1954م**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد30، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008م.

78- لهلالي سلوى، **بروز الفكر الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية 1919م– 1925م**، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 08، 2016م، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م.

79- لونيسي إبراهيم، **أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها**، مجلة المصادر، العدد02، المركز الوطني للدراسات وللبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999م.

80- لونيسي إبراهيم، **المنظمة الخاصة L'os أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954م**، مجلة المصادر، العدد السادس، المركز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2002م.

81- مرحوم علي، **نظرة على تاريخ الصحافة العربية**، مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، أفريل 1978م.

82- الميلي مُحَمَّد، **فرحات عباس باريس و القاهرة**، مجلة الحدث العربي و الدولي، عدد 24، طبع مجموعة كورلي، باريس ، نوفمبر 2002م.

ثالثا: الرسائل الجامعية.

83- بوعبد الله عبد الحفيظ، **فرحات عباس بين الاندماج والوطنية1919م 1962م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2005م.

84- سليمان قريري، **تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940م–1954م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010م.

85- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954م–1962م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994م.

86- عواريب لخضر، **جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927م 1955م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2006م-2007م.

87- مُحَّد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939م-1945م) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والأثار، جامعة وهران 01، الجزائر،2015م.

88- مُحَّد عباس الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية 1927م-1963م**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2007م.

89- معزة عزالدين، **فرحات عباس و الحبيب بورقيبة دارسة تاريخية و فكرية مقارنة 1899م-2000م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010م.

90- مهديد إبراهيم، **الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني في خلال عهد الثلاثينات**، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة وهران، الجزائر، 1986م.

فهرس المحتويات

المقدمة.....ص 02 .

المحور الأول: نشاط الحركة الوطنية ما بين 1919م–1945م.

1–مفهوم الحركة الوطنية:.....ص 07.

2–الجمعيات والنوادي:.....ص 09 .

3–الأحزاب السياسية:.....ص 11 .

4–بيان فيفري 1943م:.....ص 30

المحور الثاني: مجازر 08ماي 1945م وتداعياتها.

1–أسبابها:.....ص39.

2–سير الأحداث:.....ص 40.

3–آثار مجازر 08ماي 1945م:.....ص 43.

المحور الثالث: إعادة بناء الحركة الوطنية.

1–الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري –UDMA–:.....ص47.

2–الحزب الشيوعي الجزائريPCA:.....ص 50.

3–جمعية العلماء المسلمين:.....ص 51.

4–حركة انتصار الحريات الديمقراطية –MTLD–:.....ص 52.

المحور الرابع: قانون 20 سبتمبر 1947 وموقف الجزائريون منه.

1–أسباب صدوره وأهم مواده:.....ص 55.

2–ردود الفعل من الدستور:.....ص 57.

3–مصيره:.....ص58.

المحور الخامس: المنظمة الخاصة ونشأتها.

1–نشأتها:.....ص62.

2–هيكلتها ونظامها:.....ص64.

3–نشاطها:.....ص68.

4–اكتشافها:.....ص70.

المحور السادس: أزمة حركة انتصار للحريات الديمقراطية.

1–أزمة الأمين دباغين1949م:.....ص75.

2–الأزمة البربرية 1949م:.....ص77.

3–مؤتمر أفريل 1953م:.....ص78.

4–مؤتمر هورنو 1954م:.....ص80.

المحور السابع: اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

1–نشأتها وأهدافها:.....ص85.

2–اجتماع مجموعة 22:.....ص88.

3–بداية التحضير للثورة:.....ص92.

الخلاصة:.....ص95.

البيبليوغرافيا:.....ص98.

فهرس المحتويات:.....ص108.